مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣٠٩

الاثنين، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس: السير جيرمي غرينستوك .... (المملكة المتحدة)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
أوكرانيا	السيد كوليك
أيرلندا	السيد كوني
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد مجدوب
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد شن غوافانغ
فرنسا	السيد لفيت
كولومبيا	السيد فرانكو
مالي	السيد كاسي
موريشيوس	السيد نيوور
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩).

01-32570 (A)
0132570

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٨)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأترأس هذه الجلسة بأسلوب غير رسمي، كما فعلنا مع الجلسة المتعلقة بتيمور الشرقية في ٦ نيسان/أبريل. وينبغي للمجلس أن يعلم أنني تلقيت رسالة من ممثل يوغوسلافيا، يطلب فيها المشاركة في المناقشة الجارية صباح اليوم، ولذا أزمع، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ستبدأ هذه الجلسة بإحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام بعد زيارته الأخيرة إلى المنطقة، وسيكون أسلوب المناقشة أسلوبا تفاعليا، حيث يمكن لأعضاء المجلس، بعد الإحاطة الإعلامية، أن يتقدموا إلى الرئاسة بطلباتهم لأخذ الكلمة، كما نفعل غالبا في المشاورات غير الرسمية. وإذا ما طرح المتكلمون أسئلة، فسأحيلها إلى السيد غينو لكي يتناولها فيما نواصل المناقشة.

أفهم أن البعض من غير أعضاء المجلس يودون الكلام. وسأدعوهم إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس بمجرد طلبهم الكلمة.

الآن أعطي الكلمة للسيد جين - ماري غينو. وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أوفر لأعضاء مجلس الأمن عرضا حديثا بشأن التطورات في كوسوفو منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام السيد هيكروب يوم ١٦ آذار/مارس. ويسرني فعلا أن أتمكن من تقديم بعض وجهات النظر الشخصية لأعضاء المجلس حيث أنني قمت، كما ذكر الرئيس، بزيارة لكوسوفو الأسبوع الماضي.

سأعلق على التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية التي أبرزها السيد هيكروب في بداية ولايته بصفته ممثلا خاصا للأمين العام، وكذلك بشأن التطورات التي وقعت مؤخرا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والتي كان لها أثر سلبي على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو، وبشأن كوسوفو في مجموعها خلال الأسبوعين الماضيين.

الأولوية الأولى التي وضعها الممثل الخاص هيكروب كانت وضع إطار قانوني لكوسوفو كشرط مسبق لانتخابات تجري في جميع أنحاء كوسوفو. ولا تزال البعثة تقوم بممارسة مكثفة لوضع إطار قانوني للحكم الذاتي المؤقت. والفريق العامل المشترك المنشأ لهذا الغرض يناقش مجالات المسؤولية المقرر نقلها في ظل حكم ذاتي مؤقت، وتشكيل جمعية ووضع النظام الانتخابي الذي من المقرر استخدامه. وحتى الآن، وضع بناء هيكلي لإطار قانوني للحكم الذاتي المؤقت. وهو يتضمن عناوين بشأن السلطات والمسؤوليات، والجهاز التشريعي، والجهاز التنفيذي وحقوق الإنسان، وحقوق الطوائف وأمين ديوان المظالم. وجرى التوصل إلى اتفاق عام بشأن العناصر التي تدرج في ديباجة الإطار، وكذلك بشأن الفصول المتعلقة بالأحكام والمبادئ الأساسية التي من المقرر أن تراعيها المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

لقد حبذ أعضاء الفريق العامل من ألبان كوسوفو، كما كان متوقعا أكمل نقل ممكن للسلطة إلى الحكم المحلي في أعقاب انتخابات تجرى في جميع أنحاء كوسوفو، وهم يصرون على مطلبهم بتسمية الوثيقة دستورا مؤقتا. وقد أُوضح تماما أن مجالات المسؤولية الحاسمة ستبقى في إطار السلطة المباشرة للممثل الخاص للأمين العام – وهي مجالات مثل إنفاذ القانون، والعلاقات الخارجية، وحماية حقوق الطوائف والرقابة النهائية على الميزانية. وخلال المشاورات، حبذت البعثة بقوة حماية حقوق ومصالح جميع الطوائف وسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووحدة أراضيها، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كما يدرك المجلس، لا يزال تمثيل صرب كوسوفو في الفريق العامل غير موجود. ولا تزال البعثة تشجع طائفة صرب كوسوفو على المشاركة. وقد كانت هذه من المسائل التي ناقشها الممثل الخاص هيكروب والرئيس كوستونيتشا في اجتماعهما يوم الخميس، الموافق ٥ نيسان/أبريل. وخلال ذلك الاجتماع، أوضح الرئيس كوستونيتشا تأييده لاشتراك خبير من صرب كوسوفو ما دام ذلك التمثيل يمكن أن يلقى تأييد الخبراء. وأيد الممثل الخاص ذلك وأوضح أن البعثة ستتخذ خطوات محددة لضمان إبلاغ سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضا بشكل مباشر بشأن العمل المتعلق بالإطار القانوني على النحو المطلوب في البيان الرئاسي للمجلس الصادر في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١.

إن الطوائف الأخرى في كوسوفو تشارك مشاركة نشطة في عملية التشاور. ولكي تكفل المشاركة بصورة شاملة، أنشئت آلية استشارية لممثلي طوائف الأقليات غير الممثلة تمثيلا مباشرا في الفريق العامل. وحتى الآن اجتمع ممثلون عن الطوائف البوسنية، والتركية، والغجرية، والأشكالية، والغورانية في كوسوفو مرتين مع العضو البوسني في كوسوفو في الفريق العامل لمناقشة ما تقدمه تلك الطوائف في العملية. وحتى تيسر عملية مداخلاتهم، تلقى ممثلون لكل الطوائف الوثائق التي تشكل أساس مداولات الفريق العامل. ومن المقرر أن يكمل الفريق العامل عمله في المستقبل القريب جدا. وفي هذا الصدد، آمل بالفعل أن يتحقق في المستقبل القريب جدا تمثيل صرب كوسوفو، كما اتفق في بلغراد يوم الخميس الماضي.

وبمجرد أن ينهي الفريق العامل عمله سيجري الممثل الخاص مشاورات مع المجتمع الدولي، وبلدان المنطقة – بما فيها بلغراد – وأولا وقبل كل شيء، ممثلو الطوائف في كوسوفو. وعندئذ فقط سيتخذ القرار النهائي بشأن الإطار القانوني. وكما أَخبرتُ أبناء كوسوفو خلال زيارتي، فإني

أعتقد أن التقدم المحرز حتى الآن سيمكن من إجراء الانتخابات هذا العام.

وإلى جانب وضع الإطار القانوني، هناك جانب رئيسي هو إقامة جمعيات بلدية تؤدي عملها بطريقة ديمقراطية. وهذا مجال أحرز فيه تقدم آخر. وبينما تواصل البعثة نقل الاختصاصات إلى البلديات بما يتمشى مع القانون ٤٥، المتعلق بالحكم الذاتي للبلديات، فإن غالبية الجمعيات البلدية تستعد للبدء في وضع سياسة استراتيجية عن طريق إنشاء لجان للشؤون المالية ووضع السياسات. وسيكون هذا أول اختبار حقيقي للقدرة على الحكم الذاتي على المستوى البلدي. ومما يثير القلق في هذا الشأن الاستقطاب المستمر لجماعة كوسوفو الديمقراطية والحزب الديمقراطي لكوسوفو، لإضفاء الطابع السياسي الواضح على الإدارة المدنية البلدية.

وتحقق تقدم مختلط في تولي المقاعد المحفوظة للطوائف. وفي الغالب، قَبِل ممثلو الطوائف التركية، والبوسنية، والغجرية، والأشكالية والمصرية في كوسوفو تعييناتهم بصفتهم أعضاء يختارهم زملاؤهم وهم أيضا ممثلون بصفتهم نوابا إضافيين للرئيس في ثلاث جمعيات. ولا يزال يحرز تقدم بشكل أبطأ مع طائفة الصرب في كوسوفو، حيث المشاركة محددة في خمس بلديات. إلا أنه ظهرت مؤشرات في الآونة الأخيرة بأن المزيد من صرب كوسوفو يرغبون في الاشتراك، وستبذل البعثة كل جهد ممكن للبناء على هذه المؤشرات الظاهرة للتعاون. وأعتقد أننا إذا أردنا أن نتقدم علىمستوى كوسوفو الشامل، من الضروري أن يحرز تقدم ملموس على المستوى البلدي. وأعتقد أنه ينبغي أن تساعد كل عملية العملية الأخرى.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات، جنبا إلى جنب مع العمل بشأن الإطار القانوني، فإن الدعامة الخاصة ببناء المؤسسات – وهي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدأت عملا تحضيريا لانتخابات تجرى في جميع أنحاء كوسوفو على أساس حد زمني "٢+٦". أي شهران للتجميع وستة أشهر للتسجيل ولعمليات الانتخاب. ومن بين الأولويات الأولى تحديث وتكامل السجل المدني وسجل الناخبين. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن الإدارة المدنية للأمم المتحدة ودعامة بناء المؤسسات وافقتا على إجراء تسجيل في نفس الوقت.

هناك أولوية أخرى في هذا الصدد وهي عمليات التسجيل والانتخاب خارج كوسوفو لتمكين الذين غادروا كوسوفو بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ من تسجيل أسمائهم والاشتراك في الانتخابات. والبعثة تبعث إشارات إلى كل الجبهات مفادها أن من الأساسي لصرب كوسوفو أن يسجلوا أسماءهم وأن يشتركوا في الانتخابات وأن يشاركوا في كوسوفو. ونائب الممثل الخاص للأمين العام لبناء المؤسسات اجتمع مؤخرا مع وزير الخارجية سيلانوفيتس من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي تعهد بالتعاون في تسجيل الطوائف العرقية والمشردين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأعتقد أن هذا يمثل خطوة كبرى إلى الأمام، ويرسل إشارة قوية بأننا نعتبر قدرة صرب كوسوفو على العودة إلى كوسوفو هدفا مستقبليا.

(تكلم بالفرنسية)

أود الآن أن أشير إلى الأولوية الثانية التي تكلم عنها الممثل الخاص للأمين العام: توطيد إنفاذ القوانين والنظام القضائي. فالقانون والنظام وإرساء سيادة القانون في كوسوفو تمثل أولويات متقدمة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبغية تعزيز قدرة البعثة على مكافحة الجريمة المنظمة؛ يبذل جهد كبير لتنظيم عمل مؤسسات الشرطة والمؤسسات القضائية في إطار هيكل واحد جديد من هياكل البعثة. وهدفنا من هذا الهيكل

الجديد للبعثة هو تمكين الشرطة والقضاء من الاستجابة بصورة أكثر فعالية للجريمة في كوسوفو. وهي وسيلة للعمل بكفاءة أكبر في إرساء نظام قانوني غير متحيز وعادل تماما، على أن يتم ذلك في البداية بمشاركة دولية مع إصلاح النظام القضائي. وسيساعد هذا العنصر الجديد في تيسير إمكانية توسيع دائرة شرطة كوسوفو المخطط له، من الهدف الحالي الذي يتراوح من ٤٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. وسيكون من الضروري كذلك توسيع السجون وأماكن الاحتجاز في كوسوفو، وذلك لضمان الاستمرارية من الاحتجاز إلى المحاكمة، وكفالة أن يكون احتجاز المتهمين في ظروف ملائمة وأن يحاكموا حسب الأصول.

وقد أحرزت الجهود المستمرة لبعثة الأمم المتحدة من أجل كسر حلقة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها بعض المجرمين والتصدي للجريمة المنظمة، بعض النجاح في الأسابيع الأخيرة. وأود التركيز على عملية اعتقال مشتركة قامت بها قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة، والتي أسفرت مؤخرا عن اعتقال واحتجاز أربعة من المشتبه فيهم على ذمة حادث قصف حافلة ميرداري المأساوي الذي وقع في منتصف شباط/فبراير، وقتل فيه ١٠ من صرب كوسوفو. وتشكل الإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذتها الشرطة، وبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو، فضلا عن جهودنا المشتركة لمكافحة الجريمة في كوسوفو، أحد التدابير الأساسية لبناء الثقة بغية استعادة الثقة بين الطوائف المختلفة. وفضلا عن ذلك، وفي إطار التدابير المتخذة مؤخرا لمكافحة الجريمة المنظمة وتوطيد دعائم السلام في كوسوفو، من المقرر أن تستكمل قريبا محاكمة أحد كبار المشتبه فيهم، والمتهم بارتكاب أنشطة إجرامية منظمة. وهكذا أحرز تقدم في هذا الميدان.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر المجلس بأن بعثة الأمم المتحدة بحاجة إلى مزيد من القضاة والمدعين الدوليين لمواجهة الزيادة في عدد القضايا الحساسة، مثل تلك المتصلة بالجرائم ذات الدوافع العرقية. وقد تطرق الممثل الخاص للأمين العام إلى ذلك في إحاطته الإعلامية في المجلس في ١٦ آذار/مارس؛ وإنني أعرف أن بعض أعضاء مجلس الأمن على استعداد لتقديم عدد إضافي من العاملين في حقل القضاء. وبعد دراسة المسألة، تُقدر بعثة الأمم المتحدة أن الرقم الحالي المؤلف من ١١ قاضيا دوليا وخمسة مدعين عامين دوليين – يمكن مضاعفته بسهولة على الأقل.

(تكلم بالانكليزية)

وأود الآن أن أنتقل إلى الأولوية الثالثة: إعادة البناء الاقتصادي. فمن بين العناصر الأساسية للحكم الذاتي المؤقت المسؤولية المالية، والتي يتعين تطوير المالية العامة لكوسوفو من أجلها. وفي خطوة لحماية المالية العامة والميزانية الموحدة لكوسوفو من إهدار الإيرادات، يجري إقامة نقاط لتحصيل الضرائب على طول الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولا تحصل رسوم جمركية على البضائع ذات المنشأ في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو المنتجة فيها. وحتى الآن، تم وضع موظفين للجمارك عند البوابة رقم ٣ – بودوييفو في منطقة بريشتينا – وافتتح مكتب لتحصيل الضرائب في ميتروفيتشا، سيعمل فيه صرب وألبان كوسوفو معا تحت إشراف دولي. ويتم وزع موظفين من ألبان كوسوفو تحت إشراف دولي في إحدى نقاط التحصيل، وتبذل جهود في الوقت الحالي لتعيين موظفي جمارك من صرب كوسوفو. ويأتي إنشاء نقاط تحصيل الضرائب على طول الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية انسجاما مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وسيسهم بتمويل رئيسي في الميزانية الموحدة لكوسوفو في وقت حاسم في الفترة التي تسبق قيام الحكم الذاتي المؤقت. وخلال زيارتي لكوسوفو، اجتمعت مع رئيس عنصر التعمير الاقتصادي؛ وخرجت من هذا الاجتماع بانطباع أن تقدما كبيرا قد

أحرز في هذا الصدد، بدعم مالي كبير من الدوائر المالية، والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، وأن البنى الأساسية لكوفوسو الآن قد تحسنت بشكل كبير عما كانت عليه قبل ١٨ شهرا.

والأولوية الرابعة للممثل الخاص للأمين العام هي تطوير العلاقات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفتح مكتب لبعثة الأمم المتحدة في بلغراد. وهذا عنصر هام في محاولة الدفع قدما بالأولويات الثلاث الأخرى التي أشرت إليها لتوي. إذ أن إشراك سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في التعاون البنَّاء الواسع النطاق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك سيساعد على إقرار السلام في كوسوفو. وقد اجتمع الممثل الخاص للأمين العام، السيد هيكروب، مع الرئيس كوستونيتشا في بلغراد يوم ٥ نيسان/أبريل لمناقشة العديد من هذه المسائل، ونشعر بارتياح بالغ لمجريات هذا الاجتماع. وكانت هذه هي المرة الثانية التي يلتقي فيها الممثل الخاص للأمين العام مع الرئيس كوستونيتشا، وكان الاجتماع بنَّاءً للغاية.

وكما ذكرت من قبل، فقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن دعم الرئيس كوستونيتشا لمشاركة صرب كوسوفو في الفريق العامل المعني بالإطار القانوني. ولكنني اتصلت بالبعثة قبيل حضوري إلى المجلس مباشرة، و لم يتم حتى الآن أي اتصال مع ممثلي صرب كوسوفو. وأعتقد أنه سيكون من المهم إتمام هذا الاتصال في وقت قريب، بغية عدم تأخير هذه العملية. وقد تركزت المناقشة أيضا على سبل التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا السياق، فقد أكد الممثل الخاص للأمين العام على فتح مكتب للبعثة في بلغراد كخطوة أساسية للأمام. ويضم المكتب حاليا ثلاثة من موظفي البعثة واحد من مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وواحد من العنصر الثالث، وواحد من العنصر الرابع. وتستمر المفاوضات مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن اتفاق مركز البعثة.

وقد بحث الممثل الخاص للأمين العام والرئيس كوستونيتشا أيضا استمرار المفاوضات بشأن المحتجزين والمفقودين من كوسوفو. وكنتيجة لقوانين العفو الصادرة عن برلماني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا في الشهر الماضي، تم إطلاق سراح ٢١٨ شخصا تقريبا من ٦٦٢ من ألبان كوسوفو المحتجزين في سجون صربيا الكبرى. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل من أجل إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ومن أجل إجراء استعراض قضائي للقضايا غير المشمولة بقوانين العفو. وأثيرت هذه المسألة مرة أخرى مع الرئيس كوستونيتشا، الذي أكد للممثل الخاص للأمين العام أن جميع القضايا المعلقة سوف تحسم في وقت قريب.

وبشأن قضية المفقودين، أشار الممثل الخاص إلى الاحتمال القائم حاليا بالبدء بإقامة قنوات اتصال بين الأسر من جميع الطوائف. وتم التوصل إلى اتفاق مفاده أن إنشاء لجنة مشتركة لضمان التعاون فيما يتصل بحل قضية الأشخاص المفقودين سيكون مفيدا بصورة متبادلة. وأعتقد أن إنشاء لجنة مشتركة يعد تدبيرا هاما للغاية من تدابير بناء الثقة بين الطوائف.

وبشأن قضية العودة وهي قضية هامة، اتفق الممثل الخاص للأمين العام مع الرئيس كوستونيتشا على تحديد المناطق التي يمكن أن تتحقق فيها عودة صرب كوسوفو بصورة حقيقية. وأخيرا، وفيما يتصل بميتروفيتشا، تم الاتفاق على ضرورة إجراء المزيد من المناقشات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بهدف وضع الضمانات الضرورية لصرب كوسوفو، بما في ذلك تحديد هياكل الأمن المشتركة.

وقبل أن أختتم كلامي، أود الآن أن آتي بإيجاز على ذكر جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على طريقة تصرف الطوائف بعضها إزاء بعض في كوسوفو.

فكما يعلم المجلس ثمة تقدم أحرز في الأولويات الرئيسية التي حددتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ظل أعمال العنف الجارية على الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، واستمرار حالة عدم الاستقرار في جنوبي صربيا، وكلاهما أثر تأثيرا ضارا على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعلى كوسوفو بصفة عامة. وتتمثل أكثر النتائج خطورة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة والناجمة عن أعمال العنف في جمهورية يوغوسلافيا السابقة في وقف إمدادات الوقود والأغذية واللوازم الطبية الضرورية، وحالات التأخير الشديد التي أثرت على استيراد السلع. والقيود الحدودية أثرت أيضا وبطبيعة الحال تأثيرا ضارا على اقتصاد كوسوفو: فالميزانية الموحدة لكوسوفو تكبدت خسارة يومية تقدر بـ ٠٠٠ ٥٠٠ مارك ألماني، من حصائل الرسوم الضريبية. وأعيد فتح الحدود للجميع في ٣ نيسان/أبريل ولا تزال مفتوحة.

والنظام الجزائي في كوسوفو يخضع أيضا لضغوط إضافية نتيجة لاحتجاز عدد من أفراد القوات الألبانية المسلحة الذين يشتبه في أنهم عبروا الحدود بصورة غير شرعية من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ورد فعل قوة كوسوفو على الصراع المتصاعد في الجزء الشمالي من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يتمثل في إعادة نشر وحدات عسكرية شتى وإعادة توجيهها. وفي الحقيقة، وقبل أسبوع، أي يوم الأحد قبل الأخير، قمت بزيارة إلى منطقة الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة برفقة قائد قوة كوسوفو في ذلك الوقت وهو الفريق كابيغيوسو، وشاهدت الطريقة التي نشرت بها الوحدات التابعة لقوة كوسوفو في شتى المواقع. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى طبيعة جغرافية هذه المنطقة يتأكد للمرء أن السيطرة على الحدود مسألة صعبة في الحقيقة.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم المساعدة لقوات كوسوفو عن طريق إعادة نشر وحدات الشرطة الخاصة لدعم الوجود الأمني في المناطق التي أعيد فيها نشر الوحدات العسكرية. ونظرا لزيادة عدد حالات عبور الحدود بصورة غير قانونية، تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حاليا بتقييم اتخاذ تدابير جزائية محتملة للتصدي لهذه المشكلة. وكما يعرف المجلس، تعمل بعثة الأمم المتحدة بنشاط لتشجيع قادة ألبان كوسوفو على التكلم علنا وشجب استخدام العنف كوسيلة لعلاج مظالم الألبانيين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأعتقد أن الإعلان الذي وقع عليه القادة الألبان الثلاثة في هذا الصدد يعد خطوة تبشر بالأمل.

بيد أن حالات إغلاق الحدود، لم تمنع تدفق ما يقدر بـ ٠٠٠ ٨ من اللاجئين ذوي العرق الألباني من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى كوسوفو، وقامت الأسر المضيفة باستيعاب معظمهم. وفي ٣ نيسان/أبريل، استهلت سلطات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، عملية تسجيل منتظمة تم فيها تسجيل جميع المواطنين من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الذين وصلوا إليها بسبب الصراع.

وأدت الصراعات في وداي برسيفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أيضا إلى زيادة إعاقة حرية انتقال صرب كوسوفو وأقليات أخرى في كوسوفو. وزاد تفاقم إعاقة حرية الحركة بسبب الوقف المؤقت لتنقل القوافل

المشتركة بين الجيوب، حيث يتعين أن تقوم قوة كوسوفو باستعراض آلياتها الأمنية. ويجري حاليا بذل جهود لضمان القيام، على جناح السرعة باستئناف توفير المرافقة عندما تكون مجدية من الناحية التشغيلية.

وأختتم كلامي، بالقول إنه على الرغم من الآثار الضارة للصراع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجنوبي صربيا، والتي من المحتمل أن تسبب تحركات كبيرة للأشخاص ومزعزعة للاستقرار في كوسوفو – ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء ذلك – فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو استمرت في المضي قدما في أولوياتها الرئيسية. ويتعين أن يسفر التقدم المحرز في وضع الإطار القانوني عن إجراء الانتخابات في سائر أنحاء كوسوفو هذه السنة؛ ولقد بدأت التدابير الهامة لإرساء أسس القانون والنظام تؤتي ثمارها؛ وزيادة التعاون والحوار مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستمهد الطريق من أجل إحراز التقدم في المجالين الرئيسيين المتمثلين في إحلال الأمن والعودة الأمر الذي تسبب حتى الآن في إعاقة مشاركة صرب كوسوفو في الهياكل المتكاملة.

وأنا شخصيا أعتقد أن من مصلحة طائفة صرب كوسوفو المثلى أن تشارك بنشاط في جميع الصعد – في البلديات والفريق العامل المعني بالإطار القانوني، والأفرقة المحددة لمعالجة القضايا المحددة. وكلما زادت مشاركتها في هذه الأفرقة، أعتقد بأن ذلك سيكون من الأفضل لجميع الطوائف وسوف يسفر ذلك عن زيادة الأمن في كوسوفو. وأعتقد أن التقدم في جميع تلك المجالات ينبغي أن يساعد في بناء أساس صلب للمستقبل، مما يؤدي بدوره، إلى مساعدة قادة كوسوفو في رفض العنف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب عن بالغ الامتنان لوكيل الأمين العام، أولا وقبل كل شيء على تكبده مشقة القيام بزيارة إلى هذه المنطقة الهامة للغاية، ثم للإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها لنا واستكملنا بها ما لدينا من معلومات.

وقبل أن أفسح المجال أمام أعضاء المجلس، أذكر للمجلس أن السويد طلبت أن توجه إليها الدعوة للمشاركة في هذه المناقشة. ووفقا للممارسة المعتادة، أقترح دعوة ممثل السويد للمشاركة، وفقا للأحكام ذات الصلة ما لم يكن هناك أي اعتراض.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سكوري (السويد) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

سوف يطلب إلى ممثل يوغوسلافيا أيضا أن يدلي ببيان أمام المجلس بعد أن يدلي الأعضاء ببياناتهم وبعد أن يجيب وكيل الأمين العام على بعض الأسئلة. ولهذا سوف نتناول الآن قائمة المتكلمين من أعضاء المجلس. وأعطي الكلمة الآن للسفير لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، وبعده السفير شن ممثل الصين.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعرب عن امتناني للسيد غينو على إحاطته الإعلامية وانطباعاته الشخصية عن رحلته التي قام بها إلى كوسوفو. ونحيط علما بالجهود التي يبذلها السيد هيكروب الممثل الخاص للأمين العام، والبعثة التي يرأسها لترسيخ الحياة الطبيعية في كوسوفو وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعتقد أن الزيارة التي قام بها السيد هيكروب مؤخرا إلى بلغراد والتي ذكرها السيد غينو، لها أهمية كبيرة. ونعتقد أن جميع المسائل التي نوقشت في أثناء المحادثات التي أجراها الممثل الخاص مع رئيس يوغوسلافيا سوف تشهد تقدما وسوف يتم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ونحن

مقتنعون بأنه ما لم تتم إقامة هذا النوع من التعاون مع بلغراد، فإن البعثة لن تتمكن من تنفيذ ولايتها.

وبطبيعة الحال، فإن إحدى المسائل الرئيسية التي يتحدث عنها الجميع اليوم تتصل بالتحضير لإجراء الانتخابات في سائر أنحاء كوسوفو. ونحن مقتنعون بأنه بغية إجراء تلك الانتخابات، يتعين علينا أن نتأكد من وجود أوضاع أمنية هناك من شأنها أن تعبر بصورة ديمقراطية حقيقية عن إرادة جميع الطوائف الإثنية في المقاطعة ومشاركة تلك الطوائف مشاركة نزيهة في جميع هيئات الحكم الذاتي.

لذلك نولي أهمية لضمان قدرة المشردين واللاجئين على العودة إلى كوسوفو قبل إجراء الانتخابات. ونحن مقتنعون بأن العجلة المفرطة في إجراء الانتخابات، أي فرض إجرائها بدون توفر الظروف التي تمكِّن جميع سكان كوسوفو من الإدلاء بأصواتهم، ستعزز طابع العرق الأوحد لكوسوفو وتقوي المزاج القومي هناك.

وننوه بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة سعيا إلى ضبط الإطار القانوني ليناسب هيئات الحكم الذاتي الانتقالية المقبلة. وينبغي أن يمتثل هذا العمل على نحو صارم بأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبمشاركة بلغراد. ونلاحظ أنه تمّت مناقشة هذه المشكلة أثناء المحادثات بين السيد هيكروب والرئيس كوستونيتشا، ونحن نشجع ذلك الحوار. ونعيد أيضا التأكيد على موقفنا بأن أنظمة الانتخابات والجدول الزمني لإجرائها يجب أن يوافق عليها مجلس الأمن.

أذكِّر المجلس بمقترحاتنا الخاصة بإرسال بعثة من مجلس الأمن إلى كوسوفو، التي ستقوم أيضا بالطبع بزيارة بلغراد. ونعتقد أنه لا بد من إرسال هذه البعثة قبل اتخاذ قرارات حول الإطار القانوني والجدول الزمني لإجراء الانتخابات. وسيساعد إرسال هذه البعثة إلى كوسوفو في تهدئة مزاج الأقليات وإعطائها دليل على أن مجلس الأمن لا ينوي إغفال شواغلها المشروعة. كذلك سيكون في ذلك مساعدة عملية في دعم عملية التعاون التي أرسيت بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي إرساء التعاون المتفق عليه أثناء الزيارة التي قام بها السيد هيكروب إلى بلغراد.

إلا أننا نتفق في هذه المرحلة على أن من الأهمية أن يبذل الوجود الدولي جهدا أكثر نشاطا لضمان توفر الأمن للجميع هناك، بمن فيهم بالطبع أعضاء الجالية الصربية وجاليات أخرى غير ألبانية. وحتى الآن لم ينجح المسعى لإقرار هذا الأمن، وينوه تقرير ٣ نيسان/أبريل الذي أصدرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأنه لم يحدث أي انخفاض في عدد الهجمات على أعضاء سكان الإقليم غير الألبان، وبأنه من الواضح أن ذلك العنف منظم. ويقدم ذلك التقرير حقائق ملموسة. وفي هذا الصدد، نود أن نحذر تماما من مغبة القيام بأية خطوات متسرعة فيما يتعلق بميتروفيتشا. وإذا لم تؤخذ في الحسبان المصالح المشروعة للصرب عند حل قضية ميتروفيتشا فهناك خطورة حقيقية في أن يتم تطهير كامل إقليم كوسوفو عرقيا. ولذلك نهيب بقوة بعثة الأمم المتحدة أن تتعاون بشكل كامل مع الصرب حول مسألة ميتروفيتشا.

إننا قلقون إزاء نشر وسائط الإعلام الألبانية في كوسوفو مقالات مفادها أن زعماء عدد من الأحزاب المتطرفة في كوسوفو يعربون عن كامل تأييدهم لأنشطة ما يسمى بجيش التحرير الوطني في مقدونيا، وتنشر صحف في كوسوفو قوائم بأسماء قادة سابقين في جيش تحرير كوسوفو يشاركون الآن في الأعمال العدائية داخل مقدونيا. ويتم تصوير هؤلاء الأشخاص على أنهم أبطال وطنيون. وأنا واثق من أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تعلم ذلك تماما،

ونحن مقتنعون بأن كلا من البعثة وقوة كوسوفو لا بد وأن تضاعفا جهودهما، مثلما طالب مجلس الأمن بالفعل، لوضع حد للتطرف في كوسوفو ووقف تصدير العنف من كوسوفو إلى مناطق أخرى في يوغوسلافيا وبلدان مجاورة، ولا سيما مقدونيا.

ونعتقد أنه قد اتضح الآن للجميع أن السبب الأساسي لهذه الحالة يكمن في سياسة استرضاء متطرفي كوسوفو، التي انتهجتها القيادة السابقة للبعثة. والحقيقة هي أن كل المشاكل التي ظهرت في المنطقة، بما فيها مشكلة العنف، تستمد جذورها من تلك السياسة. وهي تأتي من كوسوفو، ولا أحد ينكر تلك الحقيقة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بملاحظات المقرر الخاص ليوغوسلافيا، السيد دينستبير، أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. لقد قال إن هناك صلة مباشرة بين التطرف في كوسوفو والإرهابيين الألبان العرقيين الذين يعملون وراء حدود كوسوفو. والبوسنة تعاني بالفعل من عواقب المشكلة الكوسوفية، إذ بدأ المتطرفون هناك في استعمال نفس الأساليب التي يستعملها الإرهابيون الألبان الكوسوفيون. وهناك أحداث مماثلة في الجزء الكرواتي من اتحاد البوسنة والهرسك، حيث أصبح الموظفون الدوليون ضحايا مباشرين لاعتداءات مسلحة ويتم أخذهم كرهائن. وتثبت هذه الأحداث أن المثال السيئ ينتقل كالعدوى، وإذا لم تكن هناك تدابير صارمة لوضع حد للأنشطة الإرهابية المتطرفة فهناك كثيرون ممن يودون تقليد هذا النوع من مسلسل الأحداث في مناطق أخرى من البلقان.

ونحن قلقون إزاء التقارير التي تفيد بأنه كان هناك مؤخرا إحياءً لأنشطة الشبكة الأجنبية من الإرهابيين الألبان، وخاصة المقيمين في سويسرا، وأن هذه الشبكة تستخدم في توفير الدعم لأنشطة في كوسوفو ومقدونيا.

ونسترعي مرة أخرى الانتباه إلى الحاجة لتنفيذ أوضح وأكثر صرامة للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) المتعلق بحظر الأسلحة على كوسوفو. إننا نشدد على الحاجة إلى وضع النهاية المنطقية أخيرا لمسألة نزع السلاح وضمان النزع الحقيقي لسلاح مقاتلي جيش تحرير ألبانيا السابق. ولقد تم العثور مؤخرا على مخبأ ضخم غير قانوني للأسلحة في كريفينيك، وهي قرية كوسوفية بالقرب من الحدود المقدونية. واحتاجت قوة كوسوفو إلى أربع شاحنات لإخلاء ذلك المخبأ. وليس من الصعب في الحقيقة العثور على هذه المخابئ، ولكني لا أريد التعليق على تلك النقطة أكثر من ذلك.

ونعتقد أنه لكي نعطي البلقان الاستقرار نحتاج إلى مناهج ترتكز أولا وقبل كل شيء على الإرادة السياسية لدول المنطقة، وبدعم نشط من المجتمع الدولي. هذا هو الهدف الأساسي للاقتراح الذي طرحه وزير خارجية روسيا، السيد إيفانوف، في سكوبي بتاريخ ٢١ آذار/مارس، عندما اقترح أن تعتمد بلدان المنطقة وثيقة ملزمة قانونية ترسي واجبات متبادلة فيما يتعلق بالامتثال الصارم بالمبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول، ولا سيما حرمة الحدود والمساواة في السيادة واحترام سلامة أراضي بعضها البعض وعدم استعمال القوة ومنع استعمال أراضيها في التحريض أو تقديم المساعدة للأنشطة الإرهابية أو المشاركة في هذه الأنشطة فيما يتعلق بدول أخرى. وبنظرة سريعة نجد أن هذا هو اقتراح بسيط جدا، ولكننا مقتنعون بأن إدراج هذه المبادئ في إطار قانوني لوثيقة ملزمة قانونيا سيكون له أثر إيجابي جدا على الحالة برمتها. ويمكن لمجلس الأمن أن يعمل كضامن لاتفاق كهذا. وبذلك يرسل المجتمع الدولي إشارة واضحة جدا بأنه ينبغي ألا تكون هناك أية محاولة جديدة على الإطلاق لترسيم حدود جديدة في أوروبا، بما في ذلك البلقان.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أوجِّه الشكر لوكيل الأمين العام، السيد غينو، لإحاطته البالغة الأهمية والفائدة والشمول.

ومع أن الحالة في كوسوفو لا تزال غير مستقرة، فمن دواعي سرورنا ازدياد الاتصال والحوار بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وحكومة يوغوسلافيا الاتحادية. وبعض هذا الاتصال والحوار بنّاء إلى درجة كبيرة. ونأمل أن يستمر وأن يفيد في حل مشكلة كوسوفو في نهاية المطاف.

وأشدّ ما يشغلنا في الوقت الراهن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في جميع أنحاء كوسوفو. إذ لا تقتصر صلته على إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة كوسوفو، بل يتصل أيضا بالسلام والاستقرار في ربوع منطقة البلقان برمتها. وترى الصين وجوب التزام الجدية الشديدة في الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجرى في كوسوفو بأسرها مع التقيد تماما بإطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتتمثل المسألة الرئيسية بطبيعة الحال في كفالة المشاركة الكاملة المنصفة من جانب جميع الأقليات العرقية.

ولديّ سؤالان فيما يتعلق بالانتخابات في عموم كوسوفو أود توجيههما إلى وكيل الأمين العام، السيد غينو. أولاً، لقد أحرز الفريق العامل المشترك المعني بوضع الإطار القانوني لكوسوفو تقدما كبيرا فيما يتعلق بمسألة الانتخابات العامة في كوسوفو، ولا سيما المسألة الجوهرية المتمثلة في قيام حكم ذاتي في كوسوفو في المستقبل. بيد أن هذا التقدم كما نعلم بالتأكيد قد أحرز بدون المشاركة الكاملة من صرب كوسوفو. ولاحظنا أيضا أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو تحاول جاهدة إشراك المزيد من صرب كوسوفو. وبدون المشاركة الكاملة من صرب كوسوفو، ما نوع الأثر الذي سيكون لهذا التقدم على مستقبل الانتخابات العامة في كوسوفو؟ هل سيثير بعض الناس الشكوك حول نزاهة الانتخابات العامة في كوسوفو وشمولها؟ فما هي تعليقات السيد غينو في هذا الصدد؟

وثانياً، وفقا للمعلومات التي قدمتها الأمانة العامة، فقد هرب ما يقرب من ٨ ٠٠٠ شخص من الألبان المقيمين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لاجئين إلى كوسوفو منذ بدء الصراع المسلح في هذه الجمهورية. وسوف يسبب هذا بالتأكيد عدم استقرار وتدهور في حالة القانون والنظام في كوسوفو. ولكن، هل يكون لوجود هؤلاء الألبان من أهل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أي تأثير على انتخابات عموم كوسوفو؟ وما التدابير التي ستتخذها البعثة لرعاية هؤلاء اللاجئين؟

وختاما أود أن أؤكد تأييد الصين للاقتراح الذي قدمه السفير لافروف، وتحديدا لإيفاد المجلس بعثة إلى كوسوفو وبلغراد في وقت مناسب للحصول على المعلومات من مصادرها المباشرة.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نرى إحاطة وكيل الأمين العام غينو بالغة الفائدة، كما ذكر الرئيس نفسه، وخاصة في سياق زيارته للمنطقة. وجريا على الممارسة التي يحاول الرئيس استحداثها في هذه الجلسات، سأختار بعض النقاط التي ذكرها السيد غينو وأحاول عرض خواطري بشأنها.

وتتصل النقطة الأولى بالاتصال بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. وأرى أن الاجتماع الذي عقد في ٥ نيسان/أبريل بين الممثل الشخصي للأمين العام، السيد هيكروب، والرئيس كوستونيتشا يشكل حدثاً هاماً. وأعتقد أنه أحدث فارقاً ملحوظا في طريقة اضطلاع البعثة بعملياتها. وأرى أنه سيتيح

فرصا لحل كثير من المسائل المعلقة. وسأعود فيما بعد إلى بعض النقاط التي جرت مناقشتها خلال ذلك الاجتماع يوم ٥ نيسان/أبريل، ومنها مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين.

واسمحوا لي عند هذه النقطة بأن أذكر أيضا أن المعلومات التي تلقيناها من السيد غينو بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات هامة جدا. وقد قدم لنا السيد هيكروب في الشهر الماضي إحاطة لم تقتصر على الأعمال التحضيرية للإطار القانوني فحسب، بل أيضا التحضيرات للانتخابات والترتيبات الجاري عملها لأغراض الانتخابات. وسمعنا الآن من السيد غينو بصفة خاصة عن النداء الذي وجهته البعثة إلى جميع الطوائف للتسجيل والاشتراك في الانتخابات. ونرى أن هذا يمثل جانبا أساسيا من عقد انتخابات حرة ونزيهة بمشاركة جميع الطوائف. وأعتقد أن مما يرتبط بهذه العملية ارتباطا وثيقا عودة أهل كوسوفو إليها وقدرتهم على المشاركة فيها. ونشدد بصفة خاصة على أهمية عودة صرب كوسوفو.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بعنصري البعثة المعنيين بالإدارة المدنية وبناء المؤسسات لبذلهما قصارى الجهد لتنظيم الانتخابات على نحو فعال. ونود الإشارة أيضا إلى أن الإطار القانوني للحكم الذاتي المؤقت الجاري إعداده ينبغي وضعه بمشاركة جميع الطوائف كذلك. ونرى أن هذا عنصرا هاما لا ينبغي إغفاله.

ونود أن نذكر أيضا ضرورة أن تتجلى في الإطار القانوني المذكور، كما أكدت البعثة من جديد، حقوق ومصالح جميع الطوائف. ونرى أن الدعم المقدم من الرئيس كوستونيتشا لإقامة الإطار القانوني ودعوته جميع صرب كوسوفو إلى المشاركة في تلك العملية أمران من الأهمية بمكان وسيسهمان في إعداد تلك الوثيقة على نحو فعال.

وسأتكلم الآن عن النقطة المتصلة بالأشخاص المفقودين. فثمة ٣ ٠٠٠ شخص مفقود من أهالي كوسوفو، وثلثهم من الصرب. ونرى أن الدعم المقدم من الرئيس كوستونيتشا للسيد هيكروب في هذا الصدد بالغ الأهمية. ويلزم متابعة فكرة تشكيل لجنة مشتركة، ونرى أنه ينبغي إنشاؤها في أسرع وقت ممكن. ونود أن نطلب إلى المجلس تأييد فكرة اللجنة المشتركة هذه، التي يتعين إنشاؤها للنظر في مسألة المفقودين والمحتجزين.

وكما قلت، نرحب بالجهود المبذولة لعودة صرب كوسوفو. ونود أيضا أن نذكر هنا أننا طلبنا في وقت سابق تقريرا عن إكمال ولاية السفير هنريك أمنيوس. وقدمنا ذلك الطلب في المشاورات غير الرسمية وفي الجلسات الرسمية على السواء، و لم نتلق أي رد، لا من السفير أمنيوس أو الأمانة العامة في ذلك الصدد. ولذا فإننا نود أن نكرر ذلك الطلب عن طريقكم، سيدي، حتى يتسنى اتخاذ إجراء بشأن تقديم ذلك التقرير لنا.

وأخيرا، نود أن نذكر أن مما يشجعنا أن نسمع المعلومات المتعلقة بجهود التعمير الاقتصادي، ولا سيما المتعلقة بجمع الضرائب وبناء الهياكل الأساسية. ونعتقد أن هذه تطورات إيجابية للغاية وينبغي أن تلقى الترحيب من الجميع.

واسمحوا لي أن أختتم بمشاركة السفير لافروف والسفير شن في الاقتراح الرامي إلى القيام بإيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى كوسوفو بولاية مناسبة للنظر في التطورات التي تم الاضطلاع بها والمتوقعة في الشهور المقبلة.

السيد مجذوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أضيف صوت تونس إلى أصوات الذين تكلموا في وقت سابق لأشكر السيد جان – ميري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الممتازة والمفتحة

للذهن عن التطورات الأخيرة في كوسوفو. وإن وفدي يشيد به وبفريقه على ما بذلوه من جهود لإبقاء الأعضاء ملمين بصورة منتظمة بالتطورات الميدانية.

واستجابة لمناشدتكم للإيجاز، سيدي، سأقصر بياني على بضع تعليقات نشعر بأن لها أهمية مؤكدة في العمل على إيجاد حل لمسألة كوسوفو.

تعليقي الأول هو أننا نعتقد، بما أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) قد قُبِل بالإجماع من جميع الأطراف في الصراع، ينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا وسريعا. ووفقا للفقرة ١١ من القرار، يكون الوجود المدني الدولي مسؤولا عن "تعزيز إقامة دعائم استقلال ذاتي كبير القدر وحكم ذاتي". ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو مسؤولة عن تحديد مؤسسات الاستقلال الذاتي المستقبلية في كوسوفو. ويجب أن تكون هذه الخيارات نتيجة لتشاور واسع مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وإن مشاركة جميع العناصر الإثنية في كوسوفو هي أفضل ضمانة لنجاح تلك العملية. وفي هذا الصدد، نشجع السيد هانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، على مواصلة عمله بالتحديد لتحديد إطار قانوني قبل إجراء الانتخابات العامة والعمل على تنفيذ نتائج الانتخابات.

ثانيا، ظللنا نرى دائما أن من المهم لأي تسوية نهائية لمسألة كوسوفو أن تكون جزءا من سياق أوسع لحل شامل لمشكلة البلقان بأسرها. ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار الجانب الإقليمي، الذي نرى أنه عامل من عوامل التوازن والاستقرار. ووفدي يرحب بروح التعاون التي أظهرتها حكومة بلغراد منذ التغييرات الديمقراطية التي جرت في البلد والتدابير التي اتخذتها مؤخرا لتهدئة الحالة.

ثالثا، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار وجود جيوب للتوتر، وخاصة على طول الحدود. فهذا التوتر لن يؤدي إلى عودة اللاجئين ولا إلى المصالحة الوطنية الدائمة بين سكان كوسوفو. بل على النقيض تماما، إنما يطيل من أمد الأزمة واللجوء إلى العنف فقط. ولذا من المهم تعزيز الأمن، ولا سيما في الأماكن التي تسكنها الأقليات، وكفالة العدالة النزيهة وغير التمييزية لجميع السكان، كما أشار إلى ذلك السيد غينو وهو محق تماما. بل إنني أقول إنه ينبغي نبذ جميع أشكال التطرف وينبغي تشجيع قيام ثقافة للتسامح. ونحن بحاجة إلى إيجاد حل تفاوضي لمسألة السجناء الألبان الموجودين في سجون بلغراد.

رابعا، يرحب وفدي بالنتائج الإيجابية لاجتماع المنظمات والبلدان المانحة المعقود في بريستينا. فذلك الاجتماع الهام قد أتاح للبرنامج الذي أطلقه الممثل الخاص للأمين العام أن ينال تأييدا واسعا للمراحل المقبلة. وقطعا سيكون له أثر إيجابي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية برمتها في كوسوفو.

خامسا، نود أن نعرب عن ارتياحنا للقرار الذي اتخذته جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لإعادة فتح حدودها مع كوسوفو، مما سيتيح نقل السلع الضرورية إلى سكان المنطقة.

وختاما، أود أن أقول إن جلسة المجلس المقبلة للاستماع إلى رئيس الوزراء الألباني ستساعد أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة مساعدة كبيرة بتوسيع سياق مناقشتنا بشأن الحالة في كوسوفو ومنطقة البلقان بأسرها.

والأولويات التي حددها السيد غينو تبدو لنا، لعدة أسباب، هي أفضل الأولويات المتاحة في هذه الفترة الحساسة. ويرى وفدي أنه يجب علينا أن نفكر الآن في استراتيجية الخروج، نظرا لتعقيد الحالة في المنطقة ككل.

ووجود استراتيجية شاملة أمر بالغ الأهمية إذا كنا حقا نريد أن نفكر في مستقبل المنطقة في المدى الطويل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ربما ينبغي أن أوضح أن رئيس وزراء ألبانيا لم يتمكن من الوفاء ببرنامجه ولن يأتي ليتكلم إلينا خلال هذا الشهر، ولكني سأحاول إيجاد طريقة أخرى، ربما، لإجراء مناقشة ودية بصورة أكبر للسياسة الطويلة الأجل في المنطقة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام والمناقشة شيِّقتان لأنهما تظهران الآن، أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات وبعض الفوارق الدقيقة الجديدة في النهج، فإن المسألة الأساسية لا تزال أمامنا هي ما إذا كانت المسائل غير المحسومة في كوسوفو وفي المنطقة ستحل أو ستجري محاولة لحلها عن طريق استخدام العنف أو عن طريق استخدام عملية سياسية في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأعتقد أن الإحاطة التي استمعنا إليها اليوم تدل على أنه يجري إحراز تقدم حقيقي في الأخيرة، أي الاتجاه السياسي. وذلك مما يشجعنا ونعتقد أن هذا المجلس وجميع الجهات الأخرى التي يمكنها أن تفعل ذلك ينبغي أن تشجع وتدعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة كوسوفو في هذا الجهد الشاق للغاية.

ولا يزال العنف يمثل أكبر خطر واحد على التقدم في المنطقة. وهناك طريق سياسي قد وُضع، ولكنه طريق صعب. وكلنا نعلم ذلك وينبغي ألا تكون لدينا أي أوهام بشأنه وندعم بقوة التدابير الجديدة التي تقوم البعثة بوضعها لمكافحة الأنشطة المتطرفة والجريمة المنظمة، ويحدونا الأمل في أن تنفذ في المستقبل القريب.

ولا نزال نُلح على زعماء ألبان رئيسيين في كوسوفو وخارجها للانضمام إلى المجتمع الدولي في الحث على ضبط النفس. ونحن نعتقد بقوة أن هذه هي الطريقة الوحيدة للتقدم. ومن الأساسي لقوة كوسوفو ولبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تحظيا بهذا النوع من التأييد السياسي من الطوائف الألبانية إذا ما كان لها أي أمل في الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة. ويجب أن تتجاوز مجرد الكلمات إلى الأفعال للمساعدة على وقف التطرف داخل كوسوفو وخارجها.

ونحن نرى، أن مسألة الانتخابات أساسية لهذا الجهد. وأعتقد أن المناقشة كانت مثيرة للاهتمام بشأن تلك النقطة، وقد طرح السفير شن بعض الأسئلة المثيرة للاهتمام التي أتطلع بشغف إلى الاستماع إلى الرد عليها. ولكن، مرة أخرى، من وجهة نظرنا، الانتخابات تخدم وظيفة أساسية في تلك العملية. ولهذا فإننا نؤيد إجراء الانتخابات بأقرب وقت ممكن. فالانتخابات ستساعد على إرساء أساس، والرد على التساؤلات ودعم المناقشة بشأن ما إذا كان مستقبل المنطقة يتوقف على عملية سياسية أو على عنف مستمر. ونحن نرى أن عدم إجراء الانتخابات يفتح الآفاق للعنف.

وإننا نشعر بالسرور البالغ إذ نسمع أن البعثة تحرز تقدما حقيقيا في وضع إطار قانوني، ونشجع البعثة على المضي قدما. وقد لاحظت بسرور ملاحظات وكيل الأمين العام بأنه يعتقد أن الانتخابات ستجرى هذا العام. ونحن لدينا دلائل على أن ذلك أصبح أيضا أكثر قبولا في المنطقة. وإننا نرحب بهذا. ونلاحظ أن تقدما كبيرا يحرز حاليا في تشجيع كل شعوب كوسوفو على المشاركة في وضع الإطار. وهذا عنصر هام آخر للتقدم. ونرحب بأن بلغراد تبدو مستعدة لتشجيع صرب كوسوفو على المشاركة. وهذه أيضا خطوة هامة إلى الأمام.

أريد أن أذكر مسألة، ليست جزءا من المناقشة ولكن المجلس ناقشها من قبل، وهي مسألة اليورانيوم المستنفد

في المنطقة. ونحن نود أن نذكر أن الدراسات التي أجرتها مؤخرا في كوسوفو منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجدت أنه لا توجد صلة يمكن التدليل عليها بين التعرض لليورانيوم المستنفد واللوكيميا أو أية أنواع أخرى من السرطان في البشر. وتلك النتائج تتوافق مع نتائج دراسات مشابهة قامت بها الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أطلب إلى السيد غينو أن يرد على الأسئلة التي أثيرت حتى الآن. وبعد ذلك سأعود إلى قائمة المتكلمين.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): لقد ذكر ممثلون عديدون المسألة الأساسية المتمثلة في الانتخابات. الوفد الصيني طرح سؤالين يتصلان تحديدا بمسألة الانتخابات. وأود أن أرد على السؤال الثاني أولا، وهو الأثر المترتب على الاستقرار وانتخابات اللاجئين من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

إن كل المعلومات التي لدينا تشير إلى أن اللاجئين الذين يبلغ عددهم ٨ ٠٠٠ شخص من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة استوعبتهم بطريقة سلمية للغاية الأسر الألبانية المضيفة وأن احتياجاتهم يعنى بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى؛ وإنهم سجلوا بالفعل. وأعتقد أن معظم أولئك اللاجئين سيعودون بالفعل إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عندما تعود الحالة هناك إلى وضعها الطبيعي. وعلى أية حال، فإنهم ليسوا مقيمين في كوسوفو ولن يكون لهم، وينبغي ألا يكون لهم، تأثير على الانتخابات بأي حال من الأحوال. وأعتقد أنهم خارج الصورة، سواء من ناحية القانون والنظام أو من الناحية الرسمية بشكل أكبر المتعلقة بالمسائل القانونية الخاصة بالمشاركة في الانتخابات. وينبغي أن يظلوا خارج الصورة وأتوقع أنه بحلول الوقت الذي يمكن أن تجرى فيه الانتخابات، لن يكون ثمة لاجئون هناك بأي حال من الأحوال.

وفيما يتعلق بالسؤال الأول – وهو ما هي آثار عدم اشتراك صرب كوسوفو في الانتخابات – أعتقد أنه إذا ما أجريت انتخابات ثانية في كوسوفو بدون اشتراك صرب كوسوفو، فإن هذا سيبعث فعلا بإشارة سيئة للغاية ولن يكون بشيرا بتحقيق هدف إنشاء كوسوفو متعددة الأعراق على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولهذا فإننا نبذل كل جهد ممكن لإشراك طائفة صرب كوسوفو وإقناع تلك الطائفة بالاشتراك بشكل نشط. وكما قلت نشعر بتشجع كبير إزاء نتائج الاجتماع في بلغراد.

وهنا، أود أن أدلي بنقطة أكثر تعميما بشأن مسألة الانتخابات. من الأساسي بالفعل، أن يشارك في الانتخابات المقبلة، وهي الانتخابات على مستوى كوسوفو كلها، جميع الذين لهم حق المشاركة فيها. وهذا يتضمن بالفعل المشردين في الداخل غير الموجودين حاليا في كوسوفو الذين غادروها قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وأية انتخابات تفشل في بذل الجهود لجعلهم يشاركون فيها لن تكون صحيحة، وكما قيل، ستزيد من الانقسام. ولهذا فإننا نعمل بشكل نشط لتحقيق هذا الغرض مع حكومة بلغراد. وهناك بالفعل ضرورة لتحقيق تعاون وثيق جدا بين البعثة وبين الحكومة في بلغراد لضمان تلك المشاركة.

ومن ناحية أخرى، مفهومي الشخصي، وقد عدت توا من كوسوفو، أن أي تأخير لا لزوم له في إجراء الانتخابات سيعطي مزيدا من القوة للسلاح بدلا من التصويت. وهذا هو الخطر بعينه. الانتخابات ستمكن مختلف الطوائف من أن تكون لها كلمة، ونحن نرى هذا في عدد المعتدلين في كوسوفو. وربما يكون إجراء الانتخابات

الصحيحة طريقة لتخفيف التوتر. وأي تأخير لا لزوم له قد يؤدي إلى العنف.

وفي كوسوفو صدمتني حقيقة أننا إذا أردنا أن نعيد بناء تدابير الثقة بين مختلف الطوائف – وهذا في حد ذاته سيستغرق وقتا، حيث لا شك في أن الثقة ليست قائمة الآن – فإن الأمر يتعين أن يقوم على بعض تدابير الثقة الذاتية. والانتخابات التي يمكن أن تشارك فيها كل الطوائف ستساعد على القيام بهذا الأمر بالتحديد، بدلا من التخويف بقوة السلاح.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سفير السويد، بيير شوري، سيعرب قريبا عن وجهات نظر الاتحاد الأوروبي. وأود أن أستجيب للبيان الممتاز الذي أدلى به السيد جان – ماري غينو بينما أقترح بعض النقاط، التي آمل ألا تتعارض بأي حال من الأحوال مع المنظور الذي حدده تحديدا جيدا.

تعليقي الأول على مسألة الحكم الذاتي الواسع. من المهم جدا أن يجري العمل في هذا المجال في ظل أفضل الظروف من أجل إضفاء شكل على هذا العنصر الأساسي المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولذلك فإنه لأمر طيب أن يعمل السيد هيكروب في هذا الشأن بتنسيق وثيق مع ممثلي كل الطوائف في كوسوفو. والهدف ينبغي أن يكون وضع تعريف جامع مانع للاختصاصات التي من المقرر نقلها إلى المؤسسات المؤقتة مستقبلا.

ولقد ذكر السيد غينو رغبة ممثلي الطائفة الصربية في المشاركة. وفي هذا السياق، يشجعنا كون السيد هيكروب تلقى إشارات مشجعة في بلغراد. ونعتقد أن لبلغراد دورا هاما تقوم به في سياق العملية التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام.

يتصل تعليقي الثاني بالانتخابات العامة. وحسبما صرح جان – ميري غينو، تشكل تلك الانتخابات العامة مرحلة هامة، لا يمكن الاستغناء عنها في الحقيقة، من مراحل عملية ضمان غرس جذور الديمقراطية في كوسوفو، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عن مشاركة الأقليات مشاركة. ويتعين القيام بالأعمال التحضيرية للانتخابات بعناية فائقة؛ ونشعر بالتشجيع إذ نلاحظ أنه قد تم عمل الشيء الكثير على أرض الواقع.

تعليقي الثالث هو أن زيارة السيد هايكورب إلى بلغراد يوم الخميس الماضي تعد تطورا إيجابيا جدا؛ وكان السيد غينو على حق عندما أبرز تلك الزيارة. ونوافق على تقييمه للاجتماع الذي عقد بين السيد كوستونيكا والسيد هيكروب، ونعرب عن سرورنا للعلاقة الإيجابية الآخذة في التطور بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الصدد، يعد افتتاح مكتب في بلغراد تابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خطوة إلى الأمام؛ من شأنها أن تيسر الحوار المطلوب على أساس يومي.

ويتصدى تعليقي الرابع للعنف العرقي، الذي حسبما ذكر أعضاء كثيرون في المجلس، لا يزال يشكل جوهر المسألة. ونعرب عن سرورنا إذ نلاحظ التعاون الجيد القائم بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو بصدد تهميش المتطرفين. ولكن من الضروري أن يقوم موظفو الانتخابات في كوسوفو بالمزيد من الأعمال: من الضروري أن يتصرفوا بقوة وحسم كي يُسمِعُوا أصواتهم المطالبة بشجب العنف العرقي وتعزيز الاتساق. وقد بذل المجتمع الدولي جهدا كبيرا لمساعدة كوسوفو وسكانها، ومن الطبيعي فحسب أن نتوقع أن يقوم الجميع، لا سيما المنتخبون بعمل كل ما في وسعهم للحيلولة دون وقوع العنف، ومن ثم يساهموا في نجاح المهمة التي خُولت بها بعثة

الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو والتي خولها لأولئك الممثلين شعبهم.

سوف تطرح كل تلك النقاط في الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال، المقرر عقده بعد غد في باريس. وسوف يهيئ ذلك الاجتماع فرصة جيدة للاستفادة من التطورات الإيجابية التي حدثت منذ الاجتماع الوزاري الأخير، الذي عقد في روما في آب/أغسطس الماضي. وسوف يهيئ هذا الاجتماع أيضا فرصة لإلقاء نظرة عامة بدرجة أكبر على الحالة في جنوب شرقي أوروبا. وحسبما لاحظ متكلمون آخرون وهم في ذلك على حق، فإن درجة اتحاد المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة ملفتة للنظر من حيث كل من تقييم المجتمع الدولي للحالة وعزمه على حماية الاستقرار والسلامة الإقليمية والسيادة لجميع دول المنطقة؛ مما يعد صدى للوحدة التي أظهرها المجلس باعتماد القرار ١٣٤٥ (٢٠٠١). ومما يبعث على التشجيع والتطمين أن المجتمع الدولي بأسره يتكلم بصوت واحد لتشجيع قوى التكامل إزاء مواجهتها للمجموعات التي تدعو إلى التفتت الإقليمي والطائفي الإثني.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أعرب أيضا عن الشكر للسيد غينو وكيل الأمين العام، للمعلومات المستكملة التي قدمها إلينا بشأن التطورات التي حدثت في كوسوفو منذ آخر مرة قدم فيها الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إعلامية إلى المجلس، ولا سيما الانطباعات التي ارتسمت في أذهاننا على إثر زيارته الأخيرة التي قام بها إلى كوسوفو.

عندما اجتمعنا في الشهر الماضي، أعرب وفدي عن تأييده للأولويات التي حددها الممثل الخاص للأمين العام، كما نعرب عن الشكر للسيد هوغينو لإحاطته الإعلامية التي قدمها لنا بشأن وضع إطار قانوني للحكم الذاتي المؤقت، وبشأن التطورات المتعلقة بإنفاذ القانون بصورة فعالة والنظام القضائي، وإعادة التعمير الاقتصادي.

ونعرب عن سرورنا إزاء نتائج المناقشات التي أجراها الممثل الخاص للأمين العام في الأسبوع الماضي في بلغراد مع الرئيس كوستينتسيا. ونعتقد أن من شأن هذه المناقشات، فضلا عن افتتاح مكتب في بلغراد تابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن يمهدا الأساس لإجراء المزيد من الحوار والقيام بالمزيد من الإجراءات بشأن حالة الأشخاص المفقودين والمحتجزين، والأشخاص المشردين داخليا والعائدين، وبشأن الجريمة المنظمة للاتجار بالأشخاص. ونعرب عن الأمل في اتخاذ إجراءات في وقت مبكر بشأن إنشاء لجنة مشتركة، لأننا نوافق على ما ذكره السيد غينو ومفاده أن لجنة كهذه ستكون مفيدة بصورة متبادلة كما أن بمستطاعها أن تعمل بوصفها تدبيرا لبناء الثقة.

ولاحظنا أن الممثل الخاص للأمين العام وافق على اتخاذ إجراء لتحديد مصير ٣ ٠٠٠ شخص مفقودين في كوسوفو وأثار مسألة إجراء اختبار الحمض القلوي الصبغي. ويتساءل وفدي عما إذا كان لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الموظفين اللازمين للقيام بذلك الاختبار، أم لا، إذا لم يتوفر لديها أولئك الموظفين، هل التمست البعثة مساعدة دولية.

وثمة مسألة تشكل اهتماما جوهريا لدى وفدي وهي العملية المؤدية إلى الانتخابات وإلى تطوير مؤسسات الحكم الذاتي ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد تصدى متكلمون آخرون لتلك القضية ولذلك لن أكرر ما ذكروه بالفعل. ولكننا نود أن نبرز الأهمية التي نعلقها على تلك العملية، والتحضير على نحو جيد للانتخابات، وإجرائها في أبكر وقت ممكن. ونعتبر قرار تسجيل المشردين داخليا بصفته تدبيرا آخر من تدابير بناء الثقة، ونعرب عن الأمل في

أن يشجع ذلك على عودة صرب الكوسوفو. ولن يحدث ذلك إلا في ظل بيئة آمنة ومناخ المصالحة فيما بين مختلف الفئات الإثنية.

ونعرب عن الأمل في أن يتم، قبل الانتخابات في سائر أنحاء كوسوفو، إقناع صرب الكوسوفو بالمشاركة في المجالس البلدية وفي الحكومة البلدية، ونسأل السيد غينو عما إذا كانت قد اتُخذت أية خطوات في هذا الصدد.

لقد شعرنا بالانزعاج إزاء ما أفادته التقارير عن وجود استقطاب في الإدارة المدنية في أطر سياسية وعرقية أيضا، ونعتقد بأنه لا بد من العمل بصورة مؤكدة لعدم تشجيع ذلك.

لا تزال تعد كوسوفو مسؤولية مباشرة تقع على عاتق مجلس الأمن، وفي هذا الصدد يؤيد وفدي الاقتراح القاضي بقيام بعض أعضاء المجلس بزيارة أخرى إلى كوسوفو في وقت يناسب أعضاء المجلس والممثل الخاص للأمين العام.

ويسترعي وفدي الانتباه إلى القلق الذي أشرنا إليه في الإحاطة الإعلامية الأخيرة، والذي يتمثل في انتشار الأسلحة في كوسوفو، لا سيما الأسلحة الصغيرة. وفي ذلك الوقت أجاب السيد هيكروب على سؤلنا بما يلي:

> ”وبصفة أساسية، لا أعتقد أن الاتجار كبير في الأسلحة الثقيلة من خلال كوسوفو، ولكني أعتقد أنه موجود بالنسبة للأسلحة الصغيرة“. (S/PV.4296، ص ٤٦)

ومرة أخرى نطلب تقديم تقارير مفصلة بشأن ما تقوم به الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، داخل كوسوفو لمصادرة الأسلحة غير الشرعية وتنفيذ القوانين التي سُنت مؤخرا والمتعلقة بالأسلحة. ونود أن نعرف العمل الذي تقوم به قوة كوسوفو حاليا لمنع دخول الأسلحة إلى الإقليم وما هي الخطوات التي بوسع لجنة الجزاءات اتخاذها للمساعدة في تلك العملية. ونأمل في أن يكون بوسع القائد الجديد لقوة كوسوفو أن يدلي ببيان أمام المجلس في المستقبل القريب.

ويتعين علي أن أبرز أيضا شعور وفدي بخيبة الأمل إزاء التقرير الأخير عن الوجود الأمني الدولي في كوسوفو (S/2000/333)، الذي أحيل مشفوعا برسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، والذي يغطي الفترة من ١ إلى ٢٨ شباط/فبراير. ونأمل في أن يتلقى المجلس في المستقبل تقارير تقدم في أوانها. ويوضح التقرير أنه خلال تلك الفترة اكتشفت القوات التابعة لقوات كوسوفو، أسلحة وذخيرة ومواد متفجرة وصادراتها، وأن تلك القوات تواصل اتخاذ إجراءات لمنع تدفق الإمدادات من داخل كوسوفو.

ونود أن نشجع وجود تعاون أوثق بين بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في هذه الجهود وتوخي مزيد من الحذر في معالجة الأنشطة غير المشروعة على الحدود. وما زلنا ندعو إلى تعزيز مراقبة الحدود الإدارية بغية وضع حد للأنشطة المتطرفة هناك، وإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير محبوباني، ممثل سنغافورة، ويليه السفير فرانكو، ممثل كولومبيا.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): شأني شأن الآخرين، أود أن أتقدم بالشكر للسيد جان ميري غينو، وكيل الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس، كما أود أن أذكر، يا سيادة الرئيس، بأننا مسرورون لهذه الصيغة التي قمتم بسنها لعقد جلسة تفاعلية مثل هذه الجلسة لمناقشة المسائل. وأعتقد أن هذا يُساعدنا لكي نكون أكثر تأملا وأكثر تفكيرا في الاستجابة للقضايا التي نحن بصددها.

وانطلاقا من هذه الروح، أود أن أطرح اقتراحا، أعتقد أنه إجرائي ومضموني في نفس الوقت، بشأن هذه المسألة. وفي اعتقادي أنه من المفيد لنا عندما نناقش كوسوفو - ويبدو أننا نناقش كوسوفو مرة كل شهر الآن - فإنه من المفيد لنا أن نستمع إلى الخمسة عشر منظورا وطنيا التي لدينا. لكن، أعتقد أن ما يهم في نظر المجتمع الدولي هو ما إذا كان المجلس يتحرك قدما في اتجاه مشترك نحو حل هذه المسألة الرئيسية. وهنا، بصراحة، أعلق على ملاحظة أي النقطة الأخيرة التي أشار إليها زميلي الجالس إلى يساري، سفير تونس، عندما قال إنه لدى مناقشتنا لمسألة كوسوفو، يجب أن ننظر في استراتيجية للخروج العالمي فيما يتعلق بهذه القضية. وبعد حضوري لمناقشات المجلس بشأن كوسوفو عدة مرات خلال الأشهر الأخيرة، فإنني لست على يقين مما إذا كنا نتحرك إلى الأمام أو إلى الخلف، وذلك فيما يتعلق بهدفنا النهائي لرفع مسألة كوسوفو من جدول أعمال مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه من بين جميع عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإن كوسوفو تعد واحدة من أكثر ثلاث عمليات تكلفة. وتشير الأرقام التي أعطيت لي بشأن النفقات في عام ٢٠٠٠، أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ستكلفنا ٥١٠ ملايين دولار، وبعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستكلفنا ٥٤٠ مليون دولار، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ستكلفنا ٥٠٠ مليون دولار. ولكنني أعتقد أنه بإضافة التكاليف الأخرى للمقيمين من أفراد المجتمع الدولي، فإن كوسوفو تُشكل أصعب العمليات التي يضطلع بها المجلس على الإطلاق.

وعلى ضوء ما تقدم، قد يكون من المفيد لنا في هذه الاجتماعات أن نسأل عما إذا كنا نسير في الاتجاه الصحيح في الأجل الطويل، وإنني أدرك أن الهدف النهائي موضح في المرفق ١ للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يقول إن هدفنا ينبغي أن يكون تنفيذ عملية سياسية للتوصل إلى اتفاق لوضع إطار سياسي مؤقت يقضي بمنح كوسوفو حكما ذاتيا كبير القدر، يأخذ في الاعتبار تماما اتفاقات رامبويه ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبلدان الأخرى في المنطقة، ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو. وقد أوضحت هذه الأهداف. والسؤال الذي يفرض نفسه هو ما إذا كنا نتحرك قدما في هذا الاتجاه.

وقد لاحظت في هذا الصدد أننا ناقشنا مسألة الانتخابات بشكل متكرر اليوم، والافتراض العام هو أن الانتخابات ستكون خطوة إيجابية إلى الأمام. وأعتقد أن السيد جان ميري غينو أكد هذا في رده عندما قال إن الانتخابات تمثل اختيارا أفضل من استخدام البندقية. لكن السؤال الذي يراودني هو: هل يحتمل أن يكون للانتخابات أثر باعث على زعزعة الاستقرار، إذا كانت هناك، في سياق عملية الانتخابات، أحزاب سياسية تعلن أن هدفها النهائي هو ضمان أن تُصبح كوسوفو مستقلة، وذلك في مواجهة أحزاب أخرى تقول إن هدفها النهائي أن ترى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وقد تم تنفيذه. فأي من هذه الأحزاب السياسية سيكون أكثر نجاحا في الانتخابات المقبلة. إنني أدرك أن هذه الانتخابات ستكون على مستوى البلديات، لكن قد تثار قضايا أكبر في سياق الانتخابات البلدية.

وفي ضوء هذا، أود أن أستخدم تشبيهين لتوضيح بعض الصعوبات التي نواجهها عندما نجتمع مرة كل شهر لمناقشة كوسوفو. والتشبيه الأول الذي سأستخدمه مقتبس من مسرحية هاملت والشبح. ولا يمكننا أن نعرض مسرحية هاملت على المسرح بدون مشهد الشبح. وعلى نفس المنوال، ففي كل مرة نجتمع فيها لمناقشة كوسوفو، يبدو أن هناك شبحا يسيطر على هذه القاعة، يسألنا ما هو الهدف النهائي وكيف سنصل إليه.

أما التشبيه الثاني فهو الذهاب إلى حيث نريد، وأود أن استخدم تشبيه دفع صخرة كبيرة إلى أعلى الجبل. واستنتاجا من كل التعليقات التي استمعنا إليها والمناقشات المتعلقة بكوسوفو، يكون من الواضح تماما أنه في الوقت الذي نتفق فيه جميعا على الخطوط الرسمية للأهداف والتي نود بلوغها، فإننا جميعا نُدرك أن أمامنا مهمة صعبة بصورة غير عادية. والواقع أنه في محاولة إعادة بناء نسيج أمة بعد أن تقطعت أوصالها، وتم جمعها في دولة واحدة، فإن المهمة تبدو، كما أسلفت، أشبه بمن يدفع صخرة كبيرة إلى أعلى الجبل. وبالتالي، ونحن نجتمع الشهر تلو الآخر لمناقشة كوسوفو، نود أن نسأل أنفسنا هل نحن نحرك الصخرة إلى أعلى أم أن الصخرة تنزلق إلى أسفل الجبل لدى مناقشتنا لمسألة كوسوفو. ويحدوني الأمل في أن نضع هذا نصب أعيننا في مناقشاتنا بشأن كوسوفو في المستقبل.

وأخيرا، حيث أن عددا من الوفود قد تكلم مؤيدا لبعثة مجلس الأمن في كوسوفو وبلغراد، أود أن أقول إننا مسرورون للغاية لدعم هذه البعثة وسنكون سعداء، أيضا، بالمشاركة في هذه البعثة إذا كان ذلك مفيدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): شكرا للسيد السفير. لقد جعلنا نفكر، كعادته. وأعتقد أن علينا أن نتذكر أنه فيما يتعلق بتحرك الصخرة إلى أعلى الجبل، فإن ثمة مقابلة بين السرعة التي نحاول بها دفع الصخرة إلى أعلى الجبل وخطر سقوطها وعودتها إلى القاع مرة أخرى. ولكن الحكم على هذا الأمر متروك لنا وللآخرين.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): استهل بياني بتقديم الشكر للسيد غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها وبتهنئتكم، سيدي الرئيس، على إرسائكم هذه الصيغة التفاعلية التي نقدرها ونثمنها عاليا.

ومنذ المرة الأخيرة التي ناقشنا فيها هذا البند في المجلس قبل نحو شهر، فإن الوضع في كوسوفو والمناطق المحيطة قد تغير بشكل كبير وفي اتجاه إيجابي. وأود أن أطرح ثلاثة أسئلة على السيد غينو وسأدلي بتعليق أخير.

والسؤال الأول يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا. ومن الواضح أن وضع اللاجئين والمشردين داخليا لا يزال يثير القلق الشديد. ولسوء الطالع، لا تزال هذه واحدة من أكثر المشاكل تعقيدا في كوسوفو. والأرقام تعكس هذه المشكلة، إلا أن المعلومات غير واضحة تماما. وكنت أعتزم الطلب إلى السيد غينو بتقديم بعض التوضيحات بشأن الوضع الفعلي للاجئين الذين يأتون إلى كوسوفو من مناطق أخرى وأبناء كوسوفو الذين يهاجرون إلى أنحاء أخرى في المنطقة. وأنا أشعر بالامتنان للتعليقات التي أدليتم بها خلال إحاطتكم الإعلامية وكذلك ردا على الآخرين، وإذا كان لديكم ما تضيفونه، سأغدو ممتنا ومقدرا لكم.

أما سؤالي الثاني فيتعلق بالوضع في جنوب صربيا. إذ أن المفاوضات الرامية إلى حسم النزاعات في جنوب صربيا هامة ويجب أن تستمر. ونود أن نتوجه بالنداء إلى المتطرفين الألبان للامتثال للتعهدات التي قطعوها على أنفسهم وإعادة الرهائن الخمسة في موعد لا يتجاوز ١٠ نيسان/أبريل. وفي رأي وفدي أنه ليس هناك أي سبب يُبرر هذا الاحتجاز للرهائن. فهل يمكن للسيد غينو أن يعطينا فكرة عن كيفية سير المفاوضات؟

السؤال الثالث يتعلق بالأنشطة غير المشروعة على طول الحدود. إن إعادة فتح الحدود بين كوسوفو ومقدونيا يشهد على حقيقة أن العنف قد تمت السيطرة عليه إلى حد ما. ومع ذلك، يتعين على قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أن يضمنا إنهاء كون هذه المنطقة من الحدود مكانا للأنشطة غير

المشروعة. وفضلا عن ذلك، علينا أن نعزز الوعي لدى من يعيشون على طول الحدود بأن عليهم أيضا تقع مسؤولية منع الأنشطة غير القانونية ووضع حد لها.

وفي هذا السياق، أود أن أسأل السيد غينو أن يقدم لنا مزيدا من المعلومات عن التدابير الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على طول الحدود في منطقة نهر بريشيفو. وكيف يُشارك المجتمع المحلي في هذا الموضوع؟ وما هي النتائج التي ظهرت؟ لقد تحدثت السفيرة دورانت، ممثلة جامايكا، بوضوح في هذا الشأن، ووفدي يؤيد ما قالته. وأرجو أن نبدأ في تلقي مزيد من الردود الملموسة على هذه المسائل لأننا قد طرحنا أسئلة بالفعل في هذا الشأن في مناسبات عديدة.

وثمة تعليق أخير يتصل بالعلاقة مع بلغراد. إن كولومبيا تؤيد الجهود التي تبذلها بلغراد وبعثة الأمم المتحدة حاليا لتحسين العلاقة بينهما والعمل بروح الفريق في العديد من المسائل.

وموافقة مشاركة صرب كوسوفو في الفريق العامل لوضع إطار قانوني، إلى جانب زيادة مشاركة الصرب في مجالس كوسوفو، يمكن النظر إليهما بوصفهما أحد إنجازات العمل الجماعي المشترك بين بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وبلغراد. ونأمل أن تستمر هذه التوجهات بحيث تنال الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في كوسوفو في المستقبل القريب تأييد سكان الصرب؛ وبذلك تصبح انتخابات نيابية حقيقية.

وأود أن أختتم كلامي بالإشادة بعمل بعثة الأمم المتحدة والاستعداد الكبير لدى حكومة بلغراد لأن تسهم في الاستقرار الإقليمي.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية. ونلاحظ أن العمل على إنشاء إطار قانوني آخذ في التقدم وأن الممثل الخاص للأمين العام ينوي إجراء انتخابات في عموم كوسوفو هذا العام. وتشجعنا معلومات السيد غينو حول التقدم نحو ضمان عودة صرب كوسوفو إلى الفريق العامل. ونتوقع أن يتم توجيه المزيد من الطاقة الكوسوفية، ضمن هذه العملية، نحو الساحة القانونية والسياسية. وتأسف النرويج بشدة للهجمات العنيفة ضد الأقليات وتدينها، وهي هجمات تبدو على نحو متزايد جيدة التنظيم وتستهدف تقويض جهودنا لضمان وجود كوسوفو متعددة العرقيات.

ويبين استمرار العنف المتطرف، الذي يمارس أيضا ضد الأشخاص من عرق ألباني، أن التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات لا يرافقه تحسن مماثل في الحالة الأمنية. ولكي تجري انتخابات، نحتاج إلى إطار أمني بالإضافة إلى إطار قانوني. وينبغي أن يعلم زعماء ألبان كوسوفو أن أفضل دعم يمكنهم إعطاءه لعملية الانتخابات هو اتخاذ تدابير عامة قوية لمنع العنف وإيجاد الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والمشردين. ومهما كانت هناك رغبة في إجراء انتخابات في كل أرجاء الإقليم سيعتمد نجاحها على ما إذا كان ستتم تلبية هذه المتطلبات. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل السيد غينو عما إذا كان لديه الانطباع بأن زعماء كوسوفو يدركون ضرورة فعل المزيد فيما يتعلق بالحالة الأمنية.

ومن أجل ضمان انتخابات شرعية من الضروري أن يكون صرب كوسوفو وأقليات أخرى ممثلين على نحو ملائم في الأعمال التحضيرية والتصويت والمؤسسات. ونعتقد أن التعاون الأوثق بين بعثة الأمم المتحدة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يمكن أن يسهم في تحقيق هذا الهدف. وتدعم النرويج بالكامل جهود الممثل الشخصي للأمين العام لإشراك السلطات اليوغوسلافية، ونرحب بزيارته إلى بلغراد الأسبوع الماضي وبنتائجها. ونعتقد أنه من الأهمية الآن فتح مكتب كامل للبعثة في بلغراد.

وتشجع النرويج الخطوات التي اتخذتها مؤخرا بلغراد لمحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم حرب، وكذلك لتنفيذ خطة كوفيتش في منطقة بريسيفو. ولبناء المزيد من الثقة ينبغي إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من السجون في صربيا بدون تأخير. وينبغي أن يفعل الزعماء الألبان العرقيون من جانبهم المزيد بشأن قضية المفقودين. وإننا نؤيد تصريح السيد غينو بأن إنشاء لجنة مشتركة سيكون خطوة هامة.

ونقص الثقة العامة بوكالات إنفاذ القانون والسلطة القضائية في كوسوفو هو تحد خطير. وتؤيد النرويج إنشاء ركيزة جديدة لبعثة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على مشاركة قوية للممثل الخاص للأمين العام في هذا المجال. ومن أكثر المهام إلحاحا معالجة الزيادة المفزعة في الاتجار بالنساء والأطفال.

وأخيرا، تتفق النرويج تماما على إبراز السيد غينو وغيره لأهمية النواحي الإقليمية لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولذلك نود أيضا الاستماع إلى تقييمه للعواقب المحتملة إذا اتخذ الجبل الأسود خطوات للانفصال عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو وكيل الأمين العام مرة أخرى إلى الرد على النقاط المثارة حتى الآن، وبعد ذلك يتكلم المستشار كوليك، ممثل أوكرانيا.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أرد على ثلاثة أسئلة من سفيرة جامايكا. حول اختبارات الحامض الخلوي الصبغي، تود كثيرا بعثة الأمم المتحدة، في الحقيقة، أن تستفيد من خبرة عدد من المنظمات غير الحكومية المتخصصة التي أدت عملا مماثلا في البوسنة والهرسك. وأعتقد أننا سنتصل بتلك المنظمات، وسنحتاج بالطبع إلى تمويل لدعم عملها. إلا أن هذا هو ينبوع ينبغي أن ننهل منه من أجل هذه القضية الحساسة والهامة جدا.

وفيما يتعلق بمشاركة صرب كوسوفو في المجالس البلدية، تم بالفعل إحراز تقدم، خاصة بعد تغيير القيادة في بلغراد. ولقد دخل ممثلون لصرب كوسوفو في الآونة الأخيرة مجالس بلدية، بما فيها بعض البلديات الصعبة حول بريشتينا. إذن هناك سابقة يمكن تحقيقها بدون توليد عنف. ونأمل أن يمهد ذلك الطريق لمشاركة أكثر شمولا في بلديات أخرى، خاصة في بلدية رئيسية مثل بريشتينا.

ويمكنني أن أؤكد للمجلس بأن بعثة الأمم المتحدة تعمل على التأكد من أنه يتم بالفعل تخصيص موارد بلدية لطائفة الصرب في البلديات التي ما زال الصرب فيها، للأسف، خارج الهياكل الحاكمة.

ويتعلق سؤال جامايكا الثالث بتنظيم الأسلحة. أستطيع القول في هذا الشأن أن بعثة الأمم المتحدة سنّت قانونا شاملا جدا قبل شهر يحظر امتلاك الأسلحة غير القانونية ويفرض جزاءات صارمة جدا. وإذا لم أكن مخطئا، يمكن أن يكون هناك حكم بالسجن لمدة عشر سنوات في بعض الحالات. وفي الوقت الحالي نحن في فترة سماح، تطلق الآن حملة إعلامية هامة في تعاون وثيق بين قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة، تطرق فيها كل الأبواب ويتم التأكيد فيها على أن السكان بكل أرجاء كوسوفو مطلعون بالكامل على هذا القانون الجديد. وسوف تلي هذه الحملة الإعلامية فترة عفو لمدة شهر لهؤلاء الذين يسلّمون أنفسهم – وبعبارة أخرى فترة سماح لمدة شهر – يمكن خلالها للكوسوفيين تسليم أسلحتهم. وأفهم أن الفترة ستمتد حتى نهاية أيار/مايو. ونتوقع أن يتم تسليم عدد من الأسلحة. وما زالت هناك، في حقيقة الأمر، كمية كبيرة جدا من الأسلحة في كوسوفو، وربما ستظل هناك أسلحة بعد ذلك. إلا أننا سنكون في وضع أفضل للحد من الحيازة غير القانونية للأسلحة، وأعتقد أن هذه خطوة هامة إلى الأمام.

ولقد سأل ممثل سنغافورة الدائم عما إذا كان يمكن للانتخابات أن تفضي إلى أثر مزعزع للاستقرار نظرا لأن قضية الاستقلال، في حقيقة الأمر، ستكون متواجدة – وعلى الأقل ستروج لها بعض الأحزاب. ونعلم أنه في العام الماضي كل حزب سياسي سجّل نفسه للانتخابات البلدية كان الاستقلال في جوهر برنامجه الحزبي الانتخابي. ومن الواضح أن هذا لن يكون مختلفا بالنسبة للانتخابات في عموم كوسوفو. وما زال ساسة كوسوفو يتنافسون على المغالاة في النزعة القومية. وعلى الجانب الألباني، قضية الاستقلال هي إحدى القضايا القليلة التي يتفقون عليها.

وفي الوقت ذاته يقولون لي – حسب تجربة البلديات التي بدأنا فيها أن تكون لدينا إدارة عاملة – إنه كلما ازداد تركيزهم على الإدارة العملية لكوسوفو كلما خفف ذلك من حدة التوتر. قد يريدون إعلان موقفهم السياسي، وأنا لست متوهما بأن سيتم إعلان ذلك الموقف السياسي. ولكن لا بد إذن أن يركّزوا على القضايا العملية الخاصة بالحكم الذاتي الحقيقي وأن يتعاملوا مع الكثير من المسائل العملية. ولقد قلت إن البنية الأساسية في حالة أفضل بكثير، ولكن يجب التعامل مع الكثير من المسائل العملية جدا إذا أردنا أن تدار كوسوفو بشكل فعال. وينبغي، كما نأمل، أن يؤدي التركيز على ذلك إلى تخفيف حدة التوتر.

وأثارت كولومبيا ثلاث مسائل. أما عن مسألة اللاجئين والمشردين داخلياً فقد أعطَيت أحدث ما عندي من أرقام. وأستطيع أن أقول إن عودة الصرب المشردين داخلياً إلى كوسوفو مسألة سياسية بالغة الأهمية حقاً. وهي إحدى الأولويات الرئيسية لدى الممثل الخاص للأمين العام. وستجري هذه العودة بشكل تدريجي، فمحاولة إعادتهم فجأة في أفواج كبيرة من شأنها تعريض سلامة الصرب للخطر. ومن دواعي الأسف أنني لا أرى بعد توافر الموارد والمناخ السياسي اللازمين للعودة على نطاق واسع. بيد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو ملتزمة بتنظيم تلك العودة التدريجية والعمل بطريقة عملية مع جميع الشركاء المعنيين من أجل الشروع في تلك العملية حتى تبعث إشارة على أن للصرب مكانهم الكامل في كوسوفو بالفعل.

وكانت المسألة الثانية تتعلق بالمفاوضات الجارية في جنوب صربيا. وقد بدأت تلك المفاوضات متباطئة نظراً لاستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار ولتكوين فريق التفاوض الألباني. وندعو للشروع في تنفيذ مجموعة من تدابير بناء الثقة. ونعرب في هذا الصدد عن تقديرنا البالغ لسلوك قوة الجيش اليوغوسلافي، التي أعيد نشرها في جزء من منطقة الأمان البرية. وأود التأكيد هنا مجدداً على وجوب ألاّ تضم القوات الجاري إعادة نشرها بين صفوفها أية أفراد ممن كان لهم اقتران بالأحداث في كوسوفو. فهذا من شأنه فيما أظن أن يبعث بإشارة قد تزيد من حدة التوتر. وأرى أنه يتعين علينا العمل على نحو مطّرد وتدريجي فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الحساسية والدقة، والتي تلعب فيها التصورات دوراً شديد الأهمية، تفادياً لنشوء حالات من التوتر لا داعي لها.

المسألة الثالثة التي أثارها وفد كولومبيا هي عن الأنشطة غير المشروعة عبر خط الحدود. وقد زرت هذه المنطقة كما قلت. وهي أراض جبلية تكتنفها الأحراج. ولا أريد أن أوحي إلى المجلس بفكرة أن في الإمكان مراقبة خط الحدود ذاك بنسبة مائة في المائة. إذ ربما يتطلب عمل ذلك قوة من الضخامة بمكان. بيد أني وجدت من المشجع بدرجة كبيرة التزام كل من قوة كوسوفو والبعثة بالتنسيق بين جهودهما توخياً لأكبر قدر ممكن من المراقبة الفعالة. وقد تمخض هذا فعلاً عن اعتقال عدة أشخاص، وخاصة من الإثنيين الألبان القادمين من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وتمت بنجاح عدة عمليات لمصادرة الأسلحة، كما أشار السفير لافروف. وتعكف قوة كوسوفو والبعثة حالياً على دراسة إمكانية تعزيز الإطار القانوني الذي يمكن لهما في نطاقه التصرف في هذا الصدد، حتى يوقَّع الجزاء المناسب على من يتم اعتقالهم وهم يعبرون خط الحدود بطريقة غير مشروعة. ونحتفظ فيما يتعلق بجميع تلك المسائل باتصال وثيق للغاية مع سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. إذ يلزم لتحقيق أي فعالية لمراقبة الحدود تفاعل جيد للغاية فيما أرى بين كل من البعثة وقوة كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وأثار سفير النرويج مسألة ما إذا كان التزام زعماء ألبان كوسوفو إزاء الأمن كافياً. وقد أوضحت لأولئك الزعماء لدى زيارتي لكوسوفو الأسبوع الماضي أنه يوجد قدر كبير من التعاطف الدولي مع كوسوفو بالفعل وأن الجهد الذي يضطلع به المجتمع الدولي في كوسوفو هائل كما أشارت عدة وفود. ولكن ذلك التعاطف سيتلاشى إذا كان التزام جميع الزعماء من الكوسوفار والصرب بالتعددية العرقية في كوسوفو موضعاً للشك.

وأرى من الأهمية بمكان أن يبعث جميع الزعماء بالمؤشرات الصحيحة في هذا الصدد من خلال أداء البلديات. ويمكن لتوم كونيغز، الذي يجلس خلفي، وهو رئيس العنصر الرئيسي الثاني، ويضطلع بمهمة بالغة المشقة في كوسوفو، أن يعزز تلك النقطة. فنحن نوضح للبلديات في معاملاتنا معها باستمرار ضرورة إبداء التسامح في استخدامها للسلطة. وأوضحت أنا نفسي أن الديمقراطية ليست بديكتاتورية الأغلبية؛ بل تتمثل بنفس الدرجة في احترام الأقلية. وستواصل البعثة طبع تلك النقطة في أذهان جميع الزعماء في كوسوفو. وأفهم أنه سيلزم بعض الوقت قبل أن يلقى هذا الأمر قبولاً كاملاً من جميع طوائف كوسوفو.

وسأل سفير النرويج أيضاً عن البعد الإقليمي للحالة القائمة. وأرى شخصياً أن عملية توطيد الاستقرار في البلقان لابد لها من الجمع بين نهج البدء من القاعدة وصولاً إلى القمة ونهج البدء من القمة إلى القاعدة. ويتعين أن تكون الإشارة واضحة. وأظن أن الإشارة الآتية من المجتمع الدولي في الوقت الحالي بالغة الوضوح والبداهة، وهي أن التفتت وإعادة رسم الحدود إلى ما لا نهاية لا يؤديان إلى غاية وليسا بالتأكيد عاملاً من عوامل الاستقرار.

ومن المحقق أن تفهم جميع الطوائف في كوسوفو، وأظن أن هذا ينطبق أيضاً في حالة مختلفة كالبوسنة، أن العبث بالمبادئ الأساسية لا يؤدي إلى الاستقرار والسلام. وفي الوقت ذاته، إذا أردنا الاستقرار، وهذا هو أصعب ما في أعمال البعثة، فلابد من الأخذ أيضاً بنهج يبدأ من القاعدة، تبدأ فيه المجتمعات المحلية، ونحن نعرف في حالة كوسوفو كثرة المجتمعات المحلية واختلافها، في الاضطلاع بالمسؤولية وتدمج تلك المبادئ في أذهانها، إذ لا يكفي تأكيدها من جانب كبار القادة. وفي هذا الصدد، وأظن أن هذا يتصل بما كنت أقوله عن التركيز على إدارة شؤون حياتهم اليومية، يساورني القلق عندما أزور مدينة مثل ميتروفتسا فأرى البرنامج السياسي لجميع الطوائف يحتل مكان ضرورات الاهتمام بشواغل الإدارة العملية للمدينة. وأعتقد أن بعثتنا يجب أن توجه جهدها في ذلك الاتجاه. وسوف يستغرق هذا بعض الوقت، ولكننا إذا تصرفنا بثبات فأنا واثق من أننا سنحقق النجاح في آخر الأمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطلب إلى أعضاء المجلس الذين لم يتكلموا بعد أن يتفضلوا بالتركيز على المسائل التي لم يسبق تناولها لأننا بحاجة لإتاحة بعض الوقت لاثنين من المتكلمين من خارج المجلس، وهما السويد ويوغوسلافيا.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن شكرنا لوكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة والهامة. وأود أيضا أن أشكره على ردوده على الأسئلة التي وجهها المتكلمون السابقون، والتي ترتب عليها أن تكون ملاحظاتي قصيرة للغاية.

وقد أثبتت الإحاطة الإعلامية على أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ظلت عموما، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تحرز تقدما. ونحن نؤيد الأولويات التي حددها رئيسها. ويرحب وفدي بالاجتماع الذي عقد مؤخرا في بلغراد بين الرئيس اليوغوسلافي كوستونتشا ورئيس البعثة، السيد هيكروب، وكذلك بنتائجه التي وردت تقارير عنها. وتشجعنا الأنباء التي تفيد بأن السلطات اليوغوسلافية وافقت على تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة في إكمال الإطار القانوني للحكم الذاتي المؤقت للإقليم. ونرى أن المشاركة الكاملة من صرب كوسوفو، يمثلهم ويساعدهم خبراء قانونيون من بلغراد في أنشطة الفريق العامل ذي الصلة، من شأنها أن تيسر حل المسألة الهامة المتمثلة في انخراط السلطات اليوغوسلافية. فهي أيضا أساسية لتمكين البعثة من التقدم في عملية الإعداد للانتخابات على نطاق كوسوفو، بغية إجرائها عندما تُستوفى كل الشروط اللازمة.

والبعثة، من جانبها، ينبغي أن تضاعف جهودها لتحديد مصير الأشخاص المفقودين في كوسوفو - وثلثهم من الصرب تقريبا - وكذلك كفالة تحسين الأحوال الأمنية اللازمة لعودة الصرب. والفكرة التي ذكرها السيد غينو عن إقامة لجنة مشتركة فكرة مثيرة للاهتمام ويمكن أن تحظى بالدعم بوصفها خطوة هامة إلى الأمام في بناء الثقة.

وقد تناهى إلى علمنا، من خلال تقارير وسائط الإعلام، أن الاجتماع بين الرئيس اليوغوسلافي ورئيس البعثة تناول إمكانيات التوقيع على اتفاق للتعاون بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد لو أن السيد غينو قدم لنا بعض التفاصيل بشأن هذا الأمر، وخاصة عن الموضوعات التي سيشملها الاتفاق.

وفيما يتعلق بالأولوية التي تضعها البعثة لإنشاء قوة فعالة لإنفاذ القانون ونظام قضائي فعال، فإننا نؤيد فكرة تركيز جهود البعثة المبذولة في الميدان في إطار دعامة جديدة منفصلة. وينبغي التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وكذلك غسل الأموال. ونشكر السيد غينو على التعليقات التي أدلى بها للتو بشأن التدابير العملية تحقيقا لهذه الغاية. ونرى أن هذه التدابير ينبغي أن تعزز.

ونلاحظ أن الإحاطة الإعلامية ومناقشتنا قد ركزتا حتى الآن على الحالة في كوسوفو، ولكنهما تطرقتا إلى التطورات في المنطقة كلها. وهذا يدل على ضرورة أن يتبع المجتمع الدولي نهجا إقليميا فعالا تجاه المشاكل القائمة. والعلاجات المعينة اللازمة لكوسوفو وجمهورية مقدونيا وجنوبي صربيا علاجات مختلفة، على الرغم من أهمية المبادئ العامة الأساسية. وفي هذا السياق، نرى أن مبادرة وزير خارجية روسيا، كما أشار إليها السفير لافروف في بيانه الذي أدلى به في وقت سابق، والمتعلقة بتوقيع بلدان المنطقة على صك ملزم قانونا بشأن التزامها بالمبادئ الأساسية

للقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص، مناعة حرمة الحدود والسلامة الإقليمية تستحق الدراسة بعناية.

ويشجعنا اتجاه الحالة الأمنية العامة في جنوبي صربيا نحو الاستقرار. ومع ذلك، فإن استمرار الهجمات والاستفزازات ضد الشرطة الصربية، التي تعّرض عملية التفاوض للخطر، أمر يثير قلقا بالغا.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية مقدونيا، فإننا نلاحظ الانخفاض التدريجي لتصاعدها ونتطلع إلى إحراز تقدم في عملية المفاوضات بين جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف التي تمثل الطائفة الألبانية، التي ستبدأها الحكومة المقدونية ويحدونا الأمل في أن تُحدث قوة دفع لتوافق الآراء الوطني، الذي سيؤثر أيضا تأثيرا إيجابيا على تطور الحالة في المنطقة بأسرها.

السيد كاس (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية المفصلة جدا عن آخر التطورات. وهو قد رجع من كوسوفو بأنباء طيبة، على الرغم من استمرار العنف على الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وفي ظل هذه الخلفية القاتمة، نؤكد من جديد إدانتنا القوية للأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية. ونحن نقول لا للعنف الإثني ونعتقد أن التطرف الإثني لن ينتج عنه إلا جعل منطقة البلقان أكثر ضعفا والتشكيك على نحو خطير في الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمجتمع الدولي. وبينما ننتظر لهذه البلوى أن تقمع، فإننا نظل نشجع البعثة وقوة كوسوفو على مضاعفة جهودهما لكفالة الأمن على الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو.

وإذا ما عدنا إلى الأنباء الطيبة التي حملها السيد غينو، نلاحظ مع الارتياح الأولويات التي حددها الممثل الخاص للأمين العام. ونعتقد أنها أولويات جيدة يمكن أن تنفذ. ولا أود في هذه المرحلة أن أعدد كل تلك الأولويات، ولكننا نشاطر في الآراء التي أُعرب عنها ولا سيما بشأن الانتخابات وإطارها القانوني. ومع ذلك، يرى وفدي أنه إذا أريد للبعثة أن تواصل إحراز التقدم، كما ينبغي لها، من المهم تعزيز التعاون مع بلغراد. ويجب تدعيم هذا التعاون حتى يمكن تسوية بعض المسائل الصعبة التي تناولتها أولويات الممثل الخاص.

ومما له نفس القدر من الأهمية إنهاء العنف مرة واحدة ونهائيا. وينبغي للجميع، وخاصة الذين يملكون الموارد، أن يساعدوا البعثة وقوة كوسوفو في ذلك الصدد. ومستقبل هذه المنطقة، شأنها شأن أي منطقة أخرى تخوض صراعا، يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية. ونحن إذ نأتي من منطقة تكافح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، نؤيد تماما النقاط التي أبرزها سفيرا جامايكا وكولومبيا بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، نحن نؤيد المقترحات التي قدمها العديد من الوفود، بدءا بسفير الاتحاد الروسي، الذي اقترح إرسال بعثة لمجلس الأمن إلى كوسوفو في الوقت المناسب.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): سأحاول الإيجاز ما أمكن. وأود أن أبدأ بشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الموجزة وذات المعلومات الوافية للغاية وعلى الدقة التي أجاب بها على العديد من الأسئلة التي وجهت إليه. وستتكلم السويد بعد لحظات بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولذا فإني لن أدلي سوى بتعليقات موجزة.

نود أن نركز من جديد على ضرورة تخفيف الاحتكاكات بين ألبان صربيا والطوائف الأخرى في

كوسوفو. ولذا فإني أود مجرد أن أذكر عددا من الجوانب التي نشعر بأنه يوجد فيها مجال لاتخاذ تدابير مبكرة لبناء الثقة في هذا الصدد.

أولا، فيما يتعلق بالمستوى غير المقبول للعنف الموجه ضد طوائف الأقليات الإثنية، نرى أنه يجب على المجلس أن يصر على من لديهم نفوذ في طوائفهم أن يستخدموا ذلك النفوذ على الوجه الصحيح لمعارضة هذه الأنشطة. وإنني أرحب ترحيبا حارا بما أورده السيد غينو في تقريره من أنه شدد للطوائف هناك على ضرورة القيام بذلك.

وثانيا، هناك حاجة إلى عودة اللاجئين في وقت مبكر. وقد عولجت هذه المسألة فعلا إلى حد ما، ولكن كل ما أود فعله هو أن أشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الاستمرار في إيلاء أولوية عالية لجهودها في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بإطلاق سراح من تبقى من السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو، فقد رحبنا سلفا بإجراء السلطات اليوغوسلافية المتمثل في اعتماد وتنفيذ قانون للعفو العام، ولكن يجب أن أقول إنني دهشت لأن أسمع من السيد غينو أن أكثر من ٤٠٠ من ألبان كوسوفو لا يزالون رهن الاعتقال. وأود مجرد أن أتساءل لماذا يحدث هذا ومتى سيطلق سراحهم.

وأخيرا، فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، إننا نؤيد تأييدا تاما فكرة قيام آلية مشتركة أو لجنة مشتركة للكشف عن مصير هؤلاء الأشخاص المفقودين، ولكننا نود أن نرى تمثيلا لجميع الطوائف المتضررة في هذه الآلية.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إننا نعرب عن وافر تقديرنا للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها وكيل الأمين العام غينو. ونحيط علما بأن تقدما هاما قد أحرز تحت قيادة السيد هيكروب لإكمال وضع الإطار القانوني لاستقلال ذاتي كبير القدر لكوسوفو في إطار ولاية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونحن نرحب بالمحادثات التي جرت بين السيد هيكروب والرئيس كوستونيتشا، الذي وافق على حث صرب كوسوفو على الاشتراك في إعداد الإطار القانوني وفي الانتخابات. ونعتبر ذلك الحوار هاما جدا للتنفيذ الملائم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

واستجابة لنداء الرئيس بأن نوجز، سأعلق باختصار شديد على الانتخابات. إننا نعتقد أن الانتخابات، لكي تكون ذات مصداقية، يجب ألا تكون حرة ومنصفة فحسب، وإنما يجب أن تتمكن كل الطوائف من الاشتراك فيها. وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا توفرت ظروف تتسم بالسلامة والأمن يمكن لمجموعات الأقليات أن تمارس فيها حقها الانتخابي بحرية ودون خوف أو عائق. وتحقيقا لهذا، نعتبر ما يلي بالغ الأهمية.

أولا، ينبغي أن يشجع كل اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم. وثانيا، ينبغي أن يراعى في عملية تسجيل الناخبين تضمين أسماء كل الناخبين المحتملين، وينبغي أن تكون قائمة الناخبين شاملة بأكبر قدر ممكن. وثالثا، يجب أن يكون الإطار القانوني على نحو تشعر فيه طوائف الأقليات بالاطمئنان إلى أنها ستكون لها الحقوق الكاملة في التمثيل الكافي منذ البداية، ليس في المجلس التشريعي فحسب وإنما أيضا في الجهاز الإداري.

ولأن الانتخابات في كوسوفو ستكون لها دون شك آثار على المنطقة بأسرها، فذلك سبب آخر يدعونا إلى ضمان أن تكون نتيجة انتخابات كوسوفو ذات مصداقية كاملة بكل المعايير. وهناك أماكن أخرى تضم طوائف متعددة الأعراق وتجرى فيها انتخابات ديمقراطية. وأعتقد أن هناك أمثلة قائمة في الخارج يمكن أن تحتذي بها بعثة الأمم

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عند وضع الإطار القانوني لكوسوفو.

وأخيرا، آمل أن تتاح لمجلس الأمن الفرصة لمناقشة الإطار القانوني عندما يكون المشروع جاهزا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أنتقل إلى غير أعضاء المجلس، دعوني أدلي بمجرد بيان بصفتي الوطنية وباعتباري ممثلا للمملكة المتحدة.

السويد ستدلي ببعض النقاط العامة بشأن السياسات، ونحن نؤيد ما سيقوله ممثلها باسم الاتحاد الأوروبي.

أريد أن أتناول نقطة واحدة لا غير بخصوص القانون والنظام، اللذين نؤيدهما تماما باعتبارهما – بحق – أولوية تامة لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. إنني ألاحظ تعليق السيد غينو بأن عدد القضاه والمدعين العامين الدوليين بحاجة إلى أن يضاعف. والمملكة المتحدة مستعدة تماما لمحاولة الاشتراك في هذا، لكننا بحاجة إلى طلب رسمي مباشر، من فضلكم، وسنتصرف بناء عليه. ومن الضروري أيضا أن تنظر الأمانة العامة في جوانب التمويل لهذا العمل، بأسرع وقت ممكن. وسنكون ممتنين لو حصلنا على بعض التوجيه في هذا.

لقد ركز الجميع على الانتخابات، كما نفعل نحن أيضا. لكنني لن أتكلم بالتفصيل عن ذلك. من الواضح أن هناك خطرا سياسيا من أنه عند القيام بحملة انتخابية ستطرح المسائل الأوسع نطاقا الخاصة بوضع كوسوفو مستقبلا. وهذا، بطبيعة الحال، ليس سببا في ألا تجرى انتخابات. إن علينا أن نتحرك خلال مراحل إعادة الحياة السياسية الطبيعية إلى كوسوفو، وعلينا أن نتقبل مواجهة تلك المخاطر. لكننا جميعا سنراقب عن كثب شديد حتى نتأكد من أن قرارات مجلس الأمن منفذة ويجري الوفاء بها، وأن قادة الطوائف يتفهمون الحدود التي يعملون في إطارها، وأن أية تغييرات بالنسبة للمستقبل لابد من الموافقة عليها، وهذا واضح، من جميع الذين يهتمون بذلك اهتماما وثيقا.

وأخيرا، يسرنا غاية السرور أن الممثل الخاص قد زار بلغراد وأنه أجرى مناقشات جيدة مع الرئيس كوستونيتشا وآخرين. لقد كان وزير الخارجية كوك هناك في اليوم السابق على وجود الممثل الخاص؛ وقد أجرى أيضا مناقشات بناءة جدا مع الزعماء في بلغراد. وأعتقد أن الاتجاه العام بدأ يتغير، وهذا يدعونا إلى الأمل في أن كلا الطرفين في هذه المسألة صار يتفهم ضرورة المصالحة العرقية. وآمل أن يتطور هذا إلى الأمام في ظل القيادة الجديدة في بلغراد.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وإذ أنتقل إلى غير أعضاء المجلس للتكلم الآن، أعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): لما كان هذا البيان هو الأول الذي أدلي به في مجلس الأمن هذا الشهر، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة لشهر نيسان/أبريل. وأريد أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو على إحاطته الإعلامية المفصلة والمثيرة جدا للاهتمام والزاخرة بالمعلومات.

ونظرا لطبيعة هذه الجلسة، سأقصر تعليقاتي على بعض المسائل المذكورة هنا اليوم. فمن الإحاطة الإعلامية والمداخلات التي تلت ذلك من أعضاء المجلس، يتضح أن الحالة في كوسوفو وميتوهيا، إقليم جمهورية صربيا اليوغوسلافية، تدعو إلى القلق البالغ بسبب العنف المستمر ضد الطوائف غير الألبانية، وفي المقام الأول الطائفة الصربية.

هناك مسائل بارزة عديدة لا تزال باقية دون حل – عدم توفر الأمن لغير الألبانيين، وعدم توفر الظروف لعودة

المشردين إلى كوسوفو وميتوهيا، وزيادة تسليح الإقليم، وهذا قليل من كثير. وبالإضافة إلى ذلك، نحن مهتمون على نحو خاص بأن تعطى مسألة المفقودين اهتماما عاجلا، وأن تتخذ خطوات ملموسة للتعرف على ما جرى لهم. وإحدى هذه الخطوات إنشاء لجنة مشتركة، وقد ذكر السيد غينو ذلك هنا.

من ناحية أخرى، لابد أن نشير إلى بعض العلاقات الإيجابية الهامة أيضا. أولا وقبل كل شيء، يأتي على بالي أن الرئيس كوستونيتشا اجتمع في الأسبوع الماضي مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد هيكروب. وزيارة رئيس البعثة لبلغراد، التي رحبنا بها بحرارة، دليل واضح على الاستعداد للتعاون المتبادل بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفتح مكتب للبعثة في بلغراد – ونحن نتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن مسألة وضع البعثة – سيسهم دون شك في زيادة تعزيز هذا التعاون. وأعتقد أن هذا الأمر سيوفر أيضا تشجيعا لصرب كوسوفو وميتوهيا على الاشتراك في عملية إعادة بناء الحياة اليومية في الإقليم.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن مسألة مشاركة ممثلين لطائفة صرب كوسوفو في كوسوفو وميتوهيا في الفريق العامل التابع للبعثة بشأن وضع إطار قانوني للانتخابات في الإقليم قد حلت. إنهم مستعدون لتقديم مشاركتهم البناءة. ومن الأهمية القصوى أن يعطوا ضمانات أمن مناسبة، وضمانات أخرى تتعلق بالمشاركة على قدم المساواة في الفريق العامل. وأن عددهم في أجهزة الحكم الذاتي المحلي ينبغي أن يزداد أيضا.

إن وضع إطار قانوني أمر حاسم لإجراء انتخابات في كل الأقليم في كوسوفو وميتوهيا. وبالفعل، فإن يوغوسلافيا مهتمة بالتعاون مع البعثة في تنظيم تلك الانتخابات. ومع ذلك، كما أشار وفد بلدي في مناسبات عديدة، حتى تجرى تلك الانتخابات، من الضروري أن تحدد تحديدا ملائما البنى التي ستجرى من أجلها تلك الانتخابات، لتحديد اختصاصات البنى، وضمان التمثيل الكافي للصرب وللطوائف غير الألبانية الأخرى في هذه البنى.

إن عودة المشردين، على الأقل إلى المناطق التي تكون تلك العودة إليها ممكنة، بالغة الأهمية أيضا. ومن الواضح، أن هذه عملية صعبة، وينبغي أن تمارس بدقة شديدة وفي امتثال تام لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها. ولذلك، فإن يوغوسلافيا تريد، وينبغي أن تمارس، دورا مناسبا ونشطا في العملية كلها، بما في ذلك العمل الخاص بالإطار القانوني.

واسمحوا لي أن أبدي أيضا بعض التعليقات بشأن قضية أخرى ورد ذكرها في الإحاطة الإعلامية وهي: الحالة على أرض الواقع في منطقة السلامة جنوبي صربيا. لقد استمرت حوادث العنف التي ترتكبها مجموعات من الألبان المتطرفين والإرهابيين في المنطقة، مما أدى إلى وقوع إصابات في الجانب الصربي، بما في ذلك وقوع إصابات بين المدنيين، ولا يزال مصير الأشخاص الذين اختطفتهم تلك المجموعات غير معروف. ولكن لن تتوانى حكومة بلدي عن التماس طريقة للحوار والوصول إلى حل سياسي سلمي للمشكلة. وفي هذا الصدد، نواصل العمل من أجل أن تنفّذ خطة كوفيتش تنفيذا تاما، بما في ذلك دخول قواتنا إلى القطاعات المتفق عليها في الاتصالات مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع في منطقة السلامة في جنوبي صربيا وفي جمهورية مقدونيا المجاورة، أؤكد مرة أخرى في هذه المناسبة على أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٤٥ (٢٠٠١) الذي اتخذ مؤخرا بصفته مساهمة بنّاءة في

الجهود الرامية إلى وضع نهاية لدورة العنف وتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها. ونشعر بالتشجيع أيضا إزاء الجهود الإضافية التي اتخذتها مؤخرا قوة كوسوفو على نحو أكثر فعالية للسيطرة على الحدود والتخوم في المنطقة.

وختاما، أؤكد من جديد موقف حكومتي ومفاده أنه: لن يتم التوصل إلى حلول حقيقية ودائمة للمشاكل في كوسوفو ومتوهيا إلا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) على نحو تام ومتساوق ومن خلال الحوار والتعاون، الأمر الذي تظل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة به كامل الالتزام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سكوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية المفيدة؛ فهو لم يترك سؤالا دون جواب. وكما يعلم الأعضاء، يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبالنيابة عن جميع البلدان المنتسبة للاتحاد الأوروبي، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

لن أدلي ببياني الكامل أمام المجلس، لأن نسخا منه متوفرة للأعضاء. ولكني سوف أتحدث عن مجرد ثلاث نقاط. أولا وقبل كل شيء، أود أن أذكر حالة الأقليات في كوسوفو، وفقا لما ورد في تقارير صدرت مؤخرا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الحالة الآخذة في التطور من سيئ إلى أسوأ. ليس هذا فحسب: بل إن هناك دلائل على أن تلك الأعمال الإرهابية، وأعمال التحرش والهجمات المتزايدة هي أعمال منسقة ومنظمة على نحو جيد. ولذلك من الأهمية الكبرى الإصرار على أن يعمل القادة السياسيون، لا سيما القادة من ألبان كوسوفو بالأفعال والأقوال.

والنقطة الثانية التي أتكلم عنها تتعلق بالأشخاص المفقودين. أرحب بالتصرف البنّاء الذي أعرب عنه للتو المتكلم السابق. وأقول إن من الأهمية الكشف عن مصير جميع الأشخاص المفقودين. ويعد إنشاء آلية مشتركة خطوة إيجابية يتعين مواصلتها.

وثالثا، يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٤٥ (٢٠٠١) المتعلق بالحالة في جنوب شرقي صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي وقت تنفتح فيه آفاق جديدة في المنطقة، نود أن نبرز أنه ليس هناك مستقبل للذين يسعون إلى تحقيق أغراضهم بوسائل عنيفة، سواء كان ذلك لأسباب قومية أو لأسباب أخرى. ولن يؤيد الاتحاد الأوروبي سوى أولئك الذين يختارون مسار السلام والديمقراطية والمصالحة والتعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، نرحب بالتوقيع الذي تم اليوم على اتفاق تثبيت الاستقرار والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وأخيرا، استحضر السفير محبوباني شبح في هاملت وطرح بعض الأسئلة. وأقول إن الفرق بين وقت هاملت وهذا الوقت هو أن هناك مئات الآلاف من الأشباح يتعين مواجهتها - ومن أجل ذلك نحن موجودون هنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السويد لأنه عمّم نص البيان السويدي باسم الاتحاد الأوروبي وأوجز بيانه، بهذه الصيغة، في تعليقات شفوية. وأرى أن هذا النهج مفيد للغاية في طريقتنا التفاعلية، وأوصي الأعضاء الآخرين من غير أعضاء المجلس باتباع هذا الأسلوب عندما يطرحون آراءهم في مناقشات المجلس.

أرى أن وكيل الأمين العام لديه بعض التعليقات الموجزة الختامية بشأن البيانات التي أدلى بها مؤخرا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): هناك عدد قليل من الأسئلة يتعين الإجابة عليها. في الحقيقة، فاتني أن أجيب على سؤال بشأن الجبل الأسود أثاره وفد النرويج. أنا لا أريد أن أصدر سلفا حكما على نتيجة الانتخابات وعلى المسار الذي سوف يتبعه الجبل الأسود في المستقبل. عندما كنت في كوسوفو، استمعت إلى تقييمات متضاربة للغاية بشأن الأثر الذي سيترتب على ذلك. ويؤسفني أن تعدّ إجابتي إلى حد كبير سؤالا وليست إجابة، ولكني أعتقد أن هذه هي حالة تفكيرنا الصادق في هذا الوقت بشأن ذلك الأثر.

طرحت أوكرانيا سؤالا عن كيفية التطور الجاري بشأن الاتفاق مع بلغراد. ما يجري التفاوض بشأنه حاليا هو إبرام اتفاق بين سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومكتب الاتصال التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن مركز البعثة. ويسرني أن أصرِّح بأننا سمعنا بعد الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس كوستونيتشا والممثل الخاص للأمين العام أن ذلك الاجتماع ينبغي أن يختتم أعماله في القريب العاجل؛ فلسوف يساعد في التصدي للقضيتين الموضوعيتين اللتين ناقشناهما على حد سواء هذا الصباح وأيضا القضايا العملية العملية جدا ذات الصلة بإنشاء ذلك المكتب في بلغراد.

سألت أيرلندا لماذا يوجد حتى الآن عدد كبير من الألبانيين المحتجزين في صربيا الكبرى. لقد شملت قوانين العفو الصادرة عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقوانين العفو الصربية السجناء السياسيين، ولكنها استثنت الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام بتهم الإرهاب. السجناء الـ ٤٠٠ الذين أشار إليهم ممثل أيرلندا صدرت ضدهم أحكام بتهم الإرهاب. ولقد سررت لسماع أن الرئيس كوستونيتشا أكد للسيد هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، أنه سوف يتم التصدي قريبا لتلك الفئة من القضايا - ومن بينها مجموعة حساسة بصفة خاصة تسمى مجموعة دجاكوفيتشا. وينبغي حسم ذلك في المستقبل القريب.

أعتقد أني سأتوقف هنا توخيا للإيجاز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام على الإيضاحات التي قدمها.

اسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز شديد متابعة للموضوع واختتاما للجلسة. أرجو أن يعرب وكيل الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وللممثل الخاص للأمين العام عن شكر المجلس الحار على العمل الشاق الذي يقومون به بشأن إرساء القانون والنظام، وبشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات وبشأن كامل نطاق أعمالهم. نحن ندرك العمل الشاق للغاية الذي قاموا به، ونشكرهم على العمل الذي يقومون به.

سوف يواصل المجلس رصد هذه القضية عن كثب. واسمحوا لي أن أخرج من مناقشات اليوم بالنقاط التي سوف نظل بحاجة إلى إحاطة إعلامية بشأنها من الأمانة العامة والتي أكدت عليها المناقشة التي أجريت في هذا الصباح.

من الواضح أن الانتخابات والعملية السياسية بأسرها تشكلان مجالا حيويا. وأعتقد أننا أبرزنا هذا الصباح أهمية تنظيم الانتخابات بطريقة تجمع بين الطوائف، وهي نقطة أثارها ممثل الاتحاد الروسي وكثير من المتكلمين الآخرين. ويعلِّق المجلس أهمية بالغة على شمولية العملية السياسية من حيث محاولة إعادة إنشاء كوسوفو متعددة الأعراق. ونعرب عن سرورنا لأنه تم التوصل إلى حل لعمل ممثل الصرب في الفريق العامل؛ هذه علامة حسنة. وتفيد

الأنباء السارة أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقوم حاليا بإنشاء مكتب في بلغراد يعمل على إرسال المعلومات وتلقيها.

القانون والنظام يشكلان بوضوح إحدى الأولويات. الركن الأول الجديد تم تشكيله ونرحب به ترحيبا كبيرا. وفي هذا المجال تم التركيز ليس على هياكل القانون والنظام والسلطة القضائية فحسب، بل أيضا على حركة نقل الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وأشارت جامايكا ووفود أخرى إلى ذلك، ويتعين علينا أن نعود مرة أخرى إلى تلك النقطة إذا واجهت الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مشاكل بشأنها. ومن المحتمل أن تواجهان تلك المشاكل.

وقضية الأمن بكاملها هامة، بطبيعة الحال، والأهم من كل شيء العنف العرقي. ونعرب عن سرورنا إزاء التقدم الذي تم إحرازه، ولكنه لا يزال يتعين القيام بعمل الشيء الكثير، وليس أقله الأعمال المتصلة بالتطرف. وقد نعود مرة أخرى إلى الكلام عن التطرف حينما نعود إلى هذا الموضوع في المجلس. ونرغب في أن تمعن الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المزيد من التفكير بشأن تلك النقطة. ولكن ممثل أيرلندا أثار نقطة مفادها أنه يجب على قادة الطوائف والمجموعات الإثنية أن يقوموا بدور قيادي بشأن هذه القضية: أي العمل في إطار القانون والقرارات وإطار العمل الدولي. والعمل بثبات، ومراعاة القانون والنظام، بصورة ثابتة.

ومن الواضح أن إعادة التعمير الاقتصادي لها أهميتها. فهي لا تحتاج إلى برهان. ولقد سررت عندما سمعت ما ذكره وكيل الأمين العام ومفاده أن إعادة التعمير الاقتصادي قد بدأت تتخذ شكلا أفضل إلى حد كبير.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن مسائل عودة اللاجئين، والمشردين داخليا، والأشخاص المفقودين والمحتجزين، قد أثيرت كلها، ونريد أن نرصد عن كثب ما سيحرز من تقدم في هذا الصدد. وقد أثارت بنغلاديش نقطة بشأن تعيين المقرر المعني بالأشخاص المفقودين، ونريد أن يرفع تقاريره إلى المجلس. وأعتقد أنه يقدم تقاريره إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، إلا أنه قد يود أن يبقي المجلس على إطلاع بهذا الشأن.

ولم يغب عن بالنا السياق الإقليمي برمته. وهو سياق واسع للغاية. فقد ذكرت مقدونيا، وذكرت صربيا الجنوبية. ولكن نحن نقترب من كوسوفو في الإطار الإقليمي ونريد أن نجري مناقشات أوسع نطاقا بهذا الشأن، وربما في جلسات مغلقة في وقت لاحق من هذا الشهر.

إننا ندرك تمام الإدراك أن على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تعمل مع قوة كوسوفو، ومع المجتمعات المحلية والحكومات الإقليمية، ولذا من المهم لنا أن نتلقى الإحاطات الإعلامية والمعلومات، من قوة كوسوفو على نحو خاص. وسنكون على اتصال بقيادة قوة كوسوفو لنرى إن كان بالإمكان إجراء حوار معهم بشأن موضوع الأمن على وجه الخصوص.

أخيرا، فقد تناول كثير من أعضاء المجلس، البعثة المقترح إرسالها، معربين عن تأييدهم للفكرة. وهذا شيء ستتابعه الرئاسة البريطانية للمجلس في غضون هذا الشهر. وسنجري مناقشات في إطار المشاورات الرسمية بهذا الشأن، بغية تحديد توقيت لزيارة البعثة لا يتداخل مع الاستعدادات للانتخابات. وأعتقد أن علينا أن نأخذ ذلك الجانب بعين الاعتبار.

ولهذا، أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لوكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية البناءة للغاية وعلى ردوده

الشـاملة علـى الأسـئلة. وأعتقـد أن طـابع هـذه الجلسـة والأسلوب المتبع خلالها قد برهنا أنها جديدة لما تحقق مـن تفاعل خلالها.

وأود أن أوجه كلمة ثناء وشكر للذين لا نثني عليهم ولا نشكرهم في العادة - بالإضافة إلى المترجمين الشـفويين، الذين يتعين عليهم أن يتعاملوا مع الكثير من الارتجال على هذا النحو - وأيضا مدوني المحاضر وكتبة الاختزال، الذيـن يقـع عليـهم عـبء أكـبر عندمـا نتكلـم جميعـا بعفويـة دون ملاحظات مكتوبة. شكرا لكـم علـى مـا تقومـون بـه مـن عمـل طـول الوقـت، وبخاصـة تغطيتكـم لهـذا النـوع مـن الاجتماعات.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس هذه المسألة قيـد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.